الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

في شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: (بنوك،مالية وتسيير المخاطر)

بعنوان:

دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية

–دراسة حالة الجزائر (2001 – 2014) –

إعداد الطالبين :

– عثماني محمد

– ويس عائشة

إشراف أستاذ:

– إبرير محمد.

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 /2016

الملخص

تناقش الد راسة دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصادالجزائري.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الجزائري ومدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري ، و تحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي , وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الجزائري .

وتعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات التحليلية التي عالجت هذا الموضوع في الإقتصاد الجزائري ، وتعتبر بمثابة تقييم مهم للنظام الجزائري و خصوصا نوع المعايير التحليلية التي اعتمدتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية :الائتمان المصرفي – التنمية الاقتصادية – التمويل المصرفي .

résumé

Discuter le rôle du système bancaire dans le financement du développement économique algérien pendant la période) 2001-2014) que le secteur bancaire est l'un des secteurs les plus influents dans l'économie algérienne.

L'étude visait à identifier l'importance du secteur bancaire algérien et sa contribution à l'économie algérienne, et d'identifier les facteurs qui influent sur la taille du crédit bancaire comme l'un des aspects du financement bancaire, et de mesurer le crédit accordé par le secteur bancaire à la taille de l'économie algérienne.

Cette étude est l'une des études analytiques qui ont abordé ce sujet dans l'économie algérienne, et sert une importante évaluation du régime algérien, en particulier le type de normes analytiques adoptées par l'étude.

Mots-clés: crédit bancaire - développement économique - financement bancaire.

مقدمة الفصل :

إن ظهور البنوك جاء نتيجة لتطور العلاقات الإقتصادية ، و في كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ، من أبرزها قبول الودائع و تقديم القروض ، بل وتعددت إلى خلق الودائع و إصدار النقود .

نتيجة هذا التعدد من الوظائف و الخدمات، أنشأت عدة بنوك تتخصص كل واحدة منها في وظائف معينة ، مشكلة بذلك جهازا مصرفيا هاما متكون أساسا من البنك المركزي الذي يمثل قمة هذا الجهاز ، و من البنوك التجارية التي تمثل قاعدته ، بالإضافة إلى و جود بنوك متخصصة.

و محاولة لإعطاء مفاهيم بسيطة حول البنوك ، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى هذا الموضوع "موضوع البنك " الذي يستمد أهميته من كونه يدرس واقعا إقتصاديا يمارس يوميا ، أي لإرتباطه الوثيق بالحياة العملية ، مما يجعله محل إهتمام العام و الخاص .

المبحث الأول : عموميات حول البنوك .

- إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه ، و الذي لأجله أنشئت ، و يرجع هذا التعدد إلى التخصص الدقيق و الرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية والثقة ، و تختلف البنوك من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي والإقتصادي ، و مدى تطور التعاملات و الأنشطة الإقتصادية فيه .

المطلب الأول : ماهية البنوك.

1- تعريف البنك :

كلمة البنك banque أصلها هو الكلمة الايطالية **banqo** و تعني مصطبة و كان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها العد و تبادل العملات **compoir** ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود .

- و بناءا على ماسبق يمكن تعريف البنك على أنه:

- منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة ، أو إستثمارها من أوراق مالية محددة[1] .

- و في الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه "منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف يسمى **bank charter** سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها[2].

- كما عرفه المشرع المصري في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 57 سنة 1951 المصرف بأنه :" كل شخص طبيعي أو إعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور ، تدفع تحت الطلب أو بعد أجل[3] ".

[1]- شاكر القزويني، " **محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2000 ،ص 25 .

[2] - **خالد أمين عبد الله،" العمليات المصرفية "، دار وائل ، عمان ، 1998 ص 17** .

[3] - خالد أمين عبد الله،" **العمليات المصرفية**" ، نفس المرجع ص 17 .

– أما المشرع الفرنسي فقد عرف البنوك بأنها" المؤسسات التي تقوم على سبيل الإحتراف ، و تتلقى الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها ، وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و الإئتمان، أو في العمليات المالية" .

– و يمكن تعريف البنك على أنه" مؤسسة مهمتها الأساسية الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع ، ثم تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض[1] ".

– إلا أنه يمكن تعريف البنك بمكان إلتقاء عرض الاموال بالطلب عليها ، حيث تشابهة مختلف تعاريف الإقتصاديين ورجال الأعمال في ذلك [2] .

المطلب الثاني : أنواع ووظائف البنوك

1/ أنواع البنوك :

1 –1– من حيث طبيعة النشاط : و تنقسم إلى مايلي :

1–1–1– البنوك المركزية: ويعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك ، و بنك الإصدار لأن له السلطة إصدارالنقد ، و بنك الدولة حيث له سلطة إدارة إحتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية ، و توجيه السياسة النقدية في الدولة .

1–1– 2– البنوك التجارية : و هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار ، و إعادة إستثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات إئتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر و ذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية و الخارجية . و من أمثلة ذلك الإستثمارات ، القروض ، و السلف ، و خصم الأوراق التجارية أو التسليف بضمانها ، هذا بالإضافة إلى شراء و بيع الأوراق المالية ، و فضلا عن إصدار خطابات الضمان ، و فتح الإعتمادات المستندية ، و غيرها من الخدمات المصرفية .

[1]– بخزار يعدل فريدة ، " **تقنية تسيسر الجهاز المصرفي**" ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر 2000 ص62 ص 63 .

[2]– رمضان زياد ،" **إدارة الأعمال المصرفية** "، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 1997 ص 05.

1-1-3- البنوك الصناعية: و هي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة و غير المباشرة إلى المنشئات الصناعية لفترات متوسطة و طويلة الأجل . كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية ، وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة [1].

1-1-4- البنوك العقارية : توظف أموالها في منح قروض ذات أجل طويل في الأغلب مقابل رهن عقاري ، بضمان أراضي زراعية وذلك لإستصلاح الأراضي ، أو بناء عقارات ، و في الغالب توضع البنوك تحت إشراف الدولة المحافظة على الثروة القومية ، و من أمثلة ذلك البنك العقاري المصري[2].

1-1-5- البنوك الزراعية : هي البنوك المتخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد ، و في شراء الآلات الزراعية و إستصلاح ....إلخ ، لذلك تقوم بمنح **03** أنواع من القروض :

- قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية .
- قروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية ، ورفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة.
- قروض طويلة الأجل لإستصلاح الأراضي البور وزراعتها[3] .

1-1-6- البنوك وصناديق التوفير: هي التي تقبل الودائع القليلة ، كما تختص بتقديم التسهيلات الإئتمانية لصغار التجار و الحرفيين ، والصناعيين و غيرهم من أصحاب الدخل المحدود مثل صندوق توفير البريد [4].

1-1-7- البنوك التعاونية : وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى جميع الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية و الإستهلاكية والحرفية و غيرها[5] .

1 -1-8- الوحدات المصرفية الخارجية : هذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مرجع تجمع الأموال الأجنبية سواء للإستثمار أو لأي غرض آخر ، و تقوم هذه الوحدات بتقديم خدمات لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة ، و تكثر في البحرين ، الشرق الأوسط ، وقبرص[6].

---

[1]- خالد أمين عبد الله،" **العمليات المصرفية**" ، مرجع سابق ، ص 21 .

[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي ،" **إدارة المصارف**" ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 ، ص ص 13- 14 .

[3] - سيد الهواري ،" **إدارة البنوك** "، جامعة عين شمس ، القاهرة 1987 ، ص 197

[4] - فائق شقير ،" و آخرون ،" **محاسبة البنوك** "، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000، ص 43

[5]- خالد أمين عبد الله،" **العمليات المصرفية**" ، نفس المرجع ، ص 22

[6] - فائق شقير ، عاطف الأخرس ، عبدالرحمن سالم ،" **محاسبة البنوك**" ، مرجع سابق ، ص 23

1-1-9- البنوك الإسلامية : هي منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة والفعاليات المالية و الإقتصادية ، وتختلف في فلسفتها و ممارستها عن البنوك الربوية الأخرى و التي تتعامل بأسعار الفائدة ، حيث تمارس هذه البنوك الإسلامية مسؤوليتها المصرفية من خلال المشاركة و المرابحة ، وهي تساهم جادة في دعم وتطوير الأنشطة الإقتصادية على صعيد المجتمع[1] .

1-1-10- البنوك الشاملة : هي بنوك متعددة الوثائق و المهام المتخصصة في نطاق معين بالذات ، بل إنها تقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية ، و تعتمد في أدائها على إستخدام التكنولوجيا المتطورة والأساليب الحديثة ، و الخدمات المعلوماتية المتقدمة ، بالإضافة إلى أنها مصاريف تعمل على اقتصاديات الحجم الكبير.

1-1-11- البنوك الإلكترونية : أصبح البنك ككيان مقره ليس على الأرض ،و إنما أصبح البنك الآن موجود على شبكة الإنترنيت فقط ، تمكن للعميل أن يدخل إليه في أي ساعة على مدى 24ساعة ، يقضي فيه جميع أعماله دون التقيد بما إذا كانت تلك الخدمات تتم عن طريق الخط المتاح أم لا، و لم يعد العميل يبذل أي مجهود في الإنتقال إلى البنك [2].

1-2- من حيث علاقتها بالدولة "الشكل القانوني"

1-2-1- بنوك القطاع الخاص :وتعود ملكية هذه البنوك كلية الى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين ،سواء كانت على شكل مشروعات فردية ،أو شركات أشخاص ،أو شركات أموال ، ومن بين هذه الأمثلة فيها جميع البنوك التجارية .

1-2-2- بنوك القطاع العام :وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة[3] .

1-2-3- بنوك مختلطة :وتعود ملكيتها للقطاع الخاص والدولة ،أي تساهم الدولة وتشترك في إنشاء مثل هذه البنوك ،وعادة ما نلجأ إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لتضمن السيطرة عليه .

1-3- من حيث شكل الملكية :

[1]- فلاح حسين عدادي الحسيني ومؤيد عبدالرحمن عبدالله الداودي ،" **إدارة ، إدارة البنوك ، مدخل كمي وإستراتجي معاصر** "، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000، ص 45 .

[2]- منير محمد الجهيني ، ممدوح محمد الجهيني ، " **البنوك الإلكترونية** " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005، ص 11

[3] - خالد أمين عبد الله،" **العمليات المصرفية**" ، مرجع سابق ، ص23

1-3-1- البنوك الخاصة :هي نفسها بنوك القطاع الخاص سابقا .

1-3-2- بنوك المساهمة :هي البنوك التي الع تنقسم رأسمالها إلى أسهم تطرح للإكتتاب العام ، و بالتالي يشترك في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات دون أي قيود تذكر ،هذه الأسهم قابلة للتداول بالسوق المالي .

1-3-3- البنوك التعاونية:هي نفسها البنوك التعاونية المذكورة سابقا ،يقوم بتأسيسها الجمعيات التعاونية أو الحرفية ،وتعود ملكيتها إلى هذه الجمعيات مثل البنك التعاوني .

1-4- من حيث الجنسية : يمكن التمييز بين أربع أنواع هي :

1-4-1- البنوك الوطنية : هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ، ويقع مركزها الرئيسي فيها ، ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا ، أي ملكيتها تعود لأشخاص تابعيين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها ، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو إعتباريين .

1-4-2- البنوك الأجنبية : هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس من أعمالها فيه ، ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي ، وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجانب .

1-4-3- البنوك الإقليمية : هي التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة ، أي أن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات حول الإقليم الواحد .

1-4-4- البنوك والصناديق الدولية : هي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإستثمار[1] .

1-5- من حيث التفرع : وتنقسم إلى :

1-5-1- البنوك المنفردة : وهي البنوك ذات المركز الواحد ، تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية

أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لاتتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال[2].

[1] – فائق شقير ، و آخرون، **محاسبة البنوك** "، مرجع سابق ، ص 25

[2]– خالد أمين عبد الله، "**العمليات المصرفية** "، مرجع سابق ، ص24 .

1-5-2- البنوك المتفرعة محليا : هي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها .

1-5-3- البنوك المتفرعة إقليميا : أي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموع الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك .

1-5-4- البنوك المتفرعة عالميا : هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم[1] .

2/ وظائف البنوك :

أولا : وظائف البنوك المركزية :

تتحصل وظيفة البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك التجارية ، وتنظيم الإئتمان بغرض تحقيق السياسة النقدية ، ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تتم من خلال علاقته بهذه البنوك ، فهو بالنسبة لهم بدل البنوك ، والمقرض الأخير عند الحاجة ، كما أنه بنك الدولة ، ونستعرض فيما يلي لهذه الوظائف :

- إصدار وتنظيم العملة .
- يضع السياسة النقدية والمصرفية .
- القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي .
- يعتبر الملجأ الأخير لجميع البنوك .
- يقوم بإدراة الإحتياطات الدولة من النقد الأجنبي .
- بالإضافة إلى : إعداد الميزانية الميزانيات المجمعة للبنوك ، وتنظم إحصائيات الإئتمان المصرفي وحجم القروض و الودائع ، وتحديد أسعارالفائدة المدينة والدائنة وتجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك المركزية في العالم تركت أمر تحديد اسعار الفائدة لقوى العرض والطلب ، ولكن أبقى على تحديد سعر الخصم ليكون من حقه تحديده وهو سعر الفائدة الذي يقوم البنك المركزي بحسابه على القروض التي يمنحها للبنوك ويعتبر سعر الخصم هو الأساس للينوك

[1]- فائق شقير ، و آخرون ،" **محاسبة البنوك**" ، نفس المرجع ، ص 26

التجارية في تحديد سعر الفائدة على قروضها ، وبالإضافة إلى ذلك فالبنك المركزي يمثل الجهاز المصرفي لدى المنظمات الإقتصادية الدولية مثل : صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1] .

ثانيا : وظائف البنوك التحارية :

– تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف أساسية هي قبول الودائع ومنح الإئتمان وخصم الأوراق التجارية .

- هذا فضلا عن تقديم العديد من الخدمات المرتبطة بتلك الوظائف وأهمها مايلي :

1- قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادره المختلفة ، سواء تعلقت هذه المستحقات بشيكات أو كمبيالات أو سندات مسحوبة لصالحها أو باسمهم ، أو بسندات تمتلكونها أو بغير هذا ، وكذلك بدفع ديونهم لمستحقيها ، وذلك كله في داخل الدولة أو في خارجها .

2- قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو إستثمارها ، وذلك وبواسطة إدارة متخصصة في البنك تعرف عادة بإدارة الإستثمار .

3- إستبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس .

4- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات و أوراق مالية هامة ونقود .

5- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على إختلاف أنواعها،سواء لمصلحة عملائه أم لمصلحته هو نفسه [2] .

6- تمويل التجارة الخارجية .

7- القيام بعمليات الإقراض ومنح الإئتمان .

8- خلق وسائل دفع جديدة .

9- تقديم بعض الخدمات الأخرى : كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء بالإضافة إلى خدمات الإستثمار في الأوراق المالية وغيرها من الخدمات[3] .

ثالثا : وظائف البنوك المتخصصة :

[1]– عبد المطلب عبد المجيد ،" **إقتصاديات النقود والبنوك**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص ص 121 – 122

[2]– زينب عوض الله ، أسامة محمد الخولي ،" **أساسيات للإقتصاد النقدي والمصرفي**" ، جامعة الإسكندرية 2003 ، ص 102

[3]– عبد المطلب عبد المجيد ،" **إقتصاديات النقود والبنوك**" ، مرجع سبق ذكره ص ص 124 – 125

و البنوك المتخصصة كما يتضح من إسمها ، هي بنوك تخصص في تمويل نشاط إقتصادي معين ، و يرجع السبب في ذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة . و تقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل ، بإستثناء بنوك التجارة الخارجية ولكن من رأس مال البنك ، و من السندات و القروض التي تصدرها ، و تشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الإستثمار عندها ، لذلك فإن البنوك المتخصصة لاتستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها بعكس الحال عند البنوك التجارية التي تستطيع أن تنمي مواردها عن طريق الودائع و ماتقدمه من إغراءات للمودعين كي يزيدو من مقدراها .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف البنوك

أولا: أهمية البنوك : تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير ، و ذلك بما يلي :

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب ، والعكس بالشروط ، والمدة الملائمة للإثنين .

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لإقتصاد المشاركة على مشروع واحد.

3- ظرا لتنوع إستثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر ، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية .

4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويل الأجل .

5- إن وساطة البنوك تزيد سيولة للإقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود نذر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر ، ومختلفة وعائد مختلف ، وشروط مختلفة للمستثمرين ، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .

7- تشجيع للأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأموال التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة[1] .

ثانيا: أهداف البنوك

1- أهداف البنوك التجارية :

1 - تعظيم الربح

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي ،" **إدارة المصارف** "، مرجع سابق ، ص ص 13- 14

2- توفير السيولة : حيث تنبغي أن يكون للبنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة ، و تأدية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب ، و إذا لم تتوفر السيولة ، فهذا يؤثر على سمعة البنك .

3- تحقيق الأمان : يتسم رأس مال النك التجاري بالصغر ، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعيين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار ، فالبنك لايستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين ، و بالتالي إعلان الإفلاس .

- كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها :
- "نمو الموارد، الحصص في السوق المصرفي ، الإنتشار الجغرافي ، هيكل العملاء ، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي[1]".

2- أهداف البنوك المركزية :

- إن الهدف الرئيسي للبنوك المركزية لايقتصر في تحقيق أقصى ربح ممكن في أي نظام إقتصادي ، بل هدفه يتمثل في :
- العمل على سلامة وإستقرار النظام النقدي في الدولة .
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الإقتصادي .
- تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بدعم الإقتصاد القومي [2].

المبحث الثاني : عموميات حول القروض المصرفية

بالرغم من تضارب الشروح حول المفاهيم الإقتصادية للقروض إلا أن الجميع يتفق في كونها مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط إقتصادي في فترة زمنية محددة ، وذلك بمعدل فائدة مسبقا ، وبتعبير آخر فإن القروض المصرفية تعتبر عملية تحويل مؤقتة لرأس المال من زبون إقتصادي لآخر وذلك قصد إستغلاله في نشاط إنتاجي أو إستهلاكي ، يسدد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة التي تعتبر تعويضا للمقترض على حرمانه من رأسماله .

المطلب الأول : مفهوم القروض

[1]- منير إبراهيم هندي ،" **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**" ، دار وائل للنشر ، الأردن 2002، ص 95

[2]- زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ،"**الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** "، دار وائل للنشر ، الأردن 2000 ، ص 174

التعريف باللغة العربية : ائتمن فلان أي إعتبره أمينا ، وائتمن فلان فلانا على كذا أي إعتبره أمينا عليه .

- والإئتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا ، أي جديرا يرد الأمانة إلى أهلها ، أي جدير بالثقة

- **التعريف باللغة الأوروبية** : إن الكلمة المقابلة للإئتمان هي **CREDIT** أصلها الكلمة اللاتينية **CREDITYM** المشتقة من الفعل اللاتينيي**crédere** الذي يعني : **croire** أي "يعتقد "[1]

- **التعريف بلغة القانون** : له معنى واسع ، والذي يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة ، أو الوكالة ، أو الإيجار أو الإعارة ، أو الرهن بحيث :

01- تعرف القرض المصرفية على بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء ، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال ، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة ، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواه في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسارة وينطوي هذا المعنى على مايسمى بالتسهيلات الإئتمانية ، ويحتوي على مفهوم الإئتمان والسلفيات حتى أنه يكتفي بأخذ تلك المعاني للدالة على معنى القروض المصرفية[2].

02- الإئتمان يعتبر تسليف المال لتشميره في الإنتاج و الإستهلاك ، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما : الثقة والمدة .

03- الإئتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى ، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ،أو إقتراض العميل لأغراض إستثمارية ، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل ، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير .[3]

[1]- شاكر القزويني ، "**محاضرات في اقتصاد البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2000، ص90 .

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، "**البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها**" ، الدار الجامعية ، مصر 2000، ص 69 .

[3] - عبد المعطي رضا رشيد ، "محفوظ أحمد جودة ،" **إدارة الائتمان** " ، دار النشر ، عمان ، 1999 ، ص 32 .

04- هي القروض التي تمنحها البنوك التجارية أو الصناعية مالاتزيد عن السنة الواحدة لغرض إستخدمها في شراء الموجودات الثابتة ، أو في تمويل الزيادة الدائمة في رأس مال التشغيل[1] .

05- القروض هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي الإعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) ، مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل ، وبعبارة أخرى هو وعد بالدفع بعد إنقضاء وقت الإستدانة أو القروض[2] .

المطلب الثاني : أهمية القروض

و تكمن أهميتها في :

1- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعود بالوفاء ، وكيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية .

02- يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر ، وبذلك فهو واسطة للتبادل و واسطة لإستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع ،أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال .

03- تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته ، و لذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة .

04 - تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الإئتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتدوال .

05- إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى إرتفاع الفوائد والعمولات ، التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك ، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية إحتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء .

[1]- حمزة محمود الزبيدي ،" **ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**" ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى ،2000 ، ص 40 .

[2] - فلاح حسين الحسني ، "**ادارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر** "، دار وائل ، طبعة 01، 2000 ، ص 124 .

06- تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة و الزراعة والتجارة والخدمات ، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ، و رفع أجور العمال اللازمين لعملية الانتاج وتمويل المبيعات الأجلة ، و الحصول على سلع الإنتاج ذاتها .

07- منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه ، ورخاء المجتمع الذي تخدمه ، فتعمل القروض على خلق فرص العمل ، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة[1] .

المطلب الثالث : أنواع القروض

- سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أقسام القروض التي تم تصنيفها إلى ثلاثة أقسام : قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستغلال ، قروض موجهة لتمويل نشاطات الإستثمار ، و كذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية .

أولا : القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

- إن القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية و لاتتعدى في الغالب ثمانية عشرة (18) شهرا ، و تتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة ، و ذلك حسب طبيعة النشاط ذاته أو حسب الطبيعة المالية للمؤسسة أو الغاية من القروض ، و ترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا . و ذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات ، وقدرها على تحصيل ديونها من الغير ، و يمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسين : القروض العامة ، و القروض الخاصة إضافة إلى القرض بالإلزام ، و قروض الأفراد .

1. **القروض العامة** : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لأصل بعينه وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيمايلي [2] :

أ- **تسهيلات الصندوق** : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا ، التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات .ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية

[1] ثابتي حمزة – طاقين كريم، "**تسيير خطرالقروض باستخدام القرض التنقيطي** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،جامعة سعيدة 2015، ص 04

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ،" **البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

الشهر مثلا ، حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بنشاطات مختلفة ، فيقوم البنك حينها بتقديم هذا النوع من القروض وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب إستعمال هذه القروض من طرف الزبون .

ب- **المكشوف** : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة ويستعمل المكشوف لتمويل النشاط المؤسسة وذلك للإستفادة من الظروف التي ينتجها السوق كانخفاض سعر سلعة معينة أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الإنتظام في توريد سلعة معينة ونظرا لمبلغ القرض ومدته وكذلك النشاطات التي يقدم من أجل تمويلها فهناك خطر حقيقي يمكن أن يتعرض له البنك ويتمثل هذا الخطر في تجميد أموالي لفترة معينة وهو ما يؤثر على السيولة ومقدرته على القيام بعمليات قرض أخرى وأمام كل هذه الصعوبات يجد البنك نفسه مضطرا بدراسة جيدة عند قيام بمنح القرض تمكنه إلى حد كبير من إسترداد القرض في الوقت المناسب ولتقليل مخاطر التجميد .

ت- قرض الموسم : هو نوع خاص من القروض البنكية وينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض فإن الزبون مطالب بأن يقوم البنك مخطط للتمويل ، يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته على أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط إستهلاك موضوع مسبقا .

ث- قروض الربط : هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل العميلة المالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل ، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت .

2- القروض الخاصة : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة ، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول ، وتتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة .

أ- التسبيقات على البضائع : هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها و

مبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها ، و قد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل الموارد الأساسية ، ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة .

ب – التسبيقات على الصفقات العمومية : هي عبارة عن إتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات) ، أو الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى ، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال ، وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية .

ج – الخصم التجاري : هو شكل من أشكال القروض التي تمنحها البنك للزبون ، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الإستحقاق ، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ . فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها ، وتعتبر عملية الخصم قرضا بإعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الإستحقاق لتحصيل هذا الدين ، ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم ، ويطبق هذا المعدل على الإنتظار أي مدة االقرض ، وهي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تقديم الورقة للخصم وتاريخ الإستحقاق .

3– القرض بالإلتزام : القرض بالإلتزام أو بالتوقيع لايتجسد في إعطاء أموال حقيقة من البنك للزبون ، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، أي هنا البنك لايعطي ثقة ولكن يعطي ثقة فقط ، ويكون مضطرا لإعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته . وفي هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية و هي[1] :

أ– الضمان الإحتياطي : هو عبارة عن إلتزام يمنحه شخص يكون في العادة بنك ، يضمن بموجبه تنفيذ الإلتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية ، وعليه فإن الضمان الإحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية .

[1] –الطاهر لطرش ، **"تقنيات البنوك "**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004 ، ص 67 .

أ- الكفالة : هي عبارة عن إلتزام مكتوب من طرف البنك ، يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق زبونه في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ، و تحدد في هذا الإلتزام مدة الكفالة و مبلغها ، و يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك و إدارة الضرائب ، و في حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية .

ب- **القبول** : في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بالتسديد للدائن و ليس لزبونه ، و يمكن التميز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض :

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
- القبول الممنوح بهدف تعبئة الورقة التجارية .
- القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته للحصول على مساعدة للخزينة .

3- **القروض المقدمة للأفراد** : بإمكان البنك أن يمنح قروض من نوع آخر هي ذات طابع شخصي بشكل عام ، وهدفها تمويل نفقات الإستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن) ، ومن بين هذه القروض : بطاقات القرض ، والقروض المقدمة عادة للأشخاص ذوي الدخول الثابتة . وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض لايزال في بدايته في الجزائر ، ولم تستطع البنوك بعد أن تطور إستعمال هذا النوع من القروض لكي يرقى إلى درجة الممارسة التقليدية الشاملة[1].

ثانيا : القروض المقدمة لتمويل نشاط الإستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال ، من حيث موضوعها ومدتها وطبيعتها ولذلك فإن العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة . فنشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة ، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته ، وإما عقارات وعليه فالإستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائدا أكبر في المستقبل ، ويعتبر تحقيق الأرباح من وراء هذا الاستثمار من الضمانات الأساسية التي تسهل عملية التسديد فيما بعد ، وعندما تقوم المؤسسة بالإستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا .

- وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى تمكنها ذلك من التقليص من إحتمالات عدم التأكد ، و بالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار و تأثيراتها على وضع المؤسسة و وضع البنك الممول للعملية .

[1] -الطاهر لطرش ،" **تقنيات البنوك** "، مرجع سابق ، ص69

1- **عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل الإستثمارات** : يتم التمييز في الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للإستثمارات ، ويرتبط كل نوع منها بطبيعة الإستثمار ذاته[1] .

أ- **قروض متوسطة الأجل** : توجه هذه القروض لتمويل الإستثمارات التي لايتجاوز عمر إستعمالها سبع سنوات ، و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال إضافة إلى المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض .

- و يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل ، و يتتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار ، و القروض غير القابلة للتعبئة .

- ففي ما يتعلق بالنوع فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ، و إما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لايتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض و بالتالي فإنه يكون مجبرا على إنتظار سداد المقترض لهذا القرض.

أ- **قروض طويلة الأجل** : تلجأ المؤسسات التي تقوم بإستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لايمكن أن تعبئها لوحدها ،كذلك نظرا لمدو الإستثمار و فترات الإنتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد .و القروض الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات ، و ممكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة ، و نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ والمدة الطويلة) تقوم بها المؤسسات المتخصصة لإعتمادها تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر إدخارية طويلة لاتفوق البنوك التجارية عادة على جمعها .

و رغم كل هذه المصاعب تبقي صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الإستثمارات ، و لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق و مصاعب هذه الأنواع من القروض .

2- **القرض الإيجاري** : يعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل ، و إن كانت هذه الطريقة لاتزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقترضة ، و رغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الإستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لها[2] .

[1] - الطاهر لطرش ،" **تقنيات البنوك** "، نفس مرجع ، ص 75

[2]- الطاهر لطرش ، "**تقنيات البنوك** "، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

- **تعريف القرض الإيجاري و خصائصه** : هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى ، و بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عليها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار .

- و من خلال التعريف يمكننا إستنتاج خصائص الإيجار الأساسية و هي كالتالي :

- إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للإستثمار مرة واحدة ، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار .

- إن ملكية الأصل أو الإستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة و ليس إلى المؤسسة المستأجرة ، و تستفيد هذه الأخيرة من حق إستعمال فقط .

- و في نهاية الفترة تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات :

- طلب تجديد العقد وفق شروط يتفق بشأنها مجددا دون تغيير ملكية هذا الأصل .

- شرا نهائي لهذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد ، مع نقل ملكية الأصل وحق الإستعمال إلى المؤسسة المستأجرة .

- الإمتناع عن تجديد العقد أو شراء الأصل وبالتالي إرجاع الأصل إلى المؤسسة المستأجرة .

- تقييم عملية القرض الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف : المؤسسة المستأجرة ، المؤسسة المؤجرة ، المؤسسة الموردة لهذا العقد .

- ثالثا : القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية :

وتتمثل هذه القروض في :

1- **قروض المورد** : هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل و المقصود به قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادرته و لكن القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة لتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد و بمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد[1] .

2- **قرض المشتري** : هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك البلد المصدر بإعطاء قرض للمشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا و يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات مابين المستورد والبنوك المعنية بغرض

[1] شاكر القزويني ،" **محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، مرجع سبق ذكره ، ص124 .

إتمام عملية القرض هذه و يمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة و أن تمويل صفقات يمثل هذه الأهمية بالإعتماد على الأموال الخاصة للمستورد قد تعترضها بعض العوائق ، فليس ممكنا على الدوام أن يكون المستورد قادرا على تخصيص مثل هذه المبالغ كما أن المصدر بدوره لايمكنه أن ينتظر كل هذه المدة الطويلة خاصة إذا تعلق الأمر بأموال هامة و على هذا الأساس فإن تدخل البنوك يعطي دعما للمصدر و المستورد معا[1].

3- **الإعتماد المستندي** : يعتبر الإعتماد المستندي من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات ، نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين معا ، ويتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الإلتزام بتسديد واردته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي تمثله ، مقابل إستلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قدم قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها ، و تنشأ عن هذه العملية علاقة بين أربعة أطراف هي : المستورد ، المصدر ، بنك المستورد ، بنك المصدر .

- يلاحظ أن المستندات تشكل الأساس الذي يتم الإستناد إليه للتسوية المالية قبل الإستلام الفعلي للبضاعة ، و بناءا على ذلك من المفيد أن نعرف و لو بصفة إجمالية ما هي هذه المستندات المطلوبة للقيام بفتح إعتماد مستندي :

- **الفاتورة** : وتتضمن كل المعلومات الخاصة بالبضاعة .
- **بوليصة الشحن و النقل** : هي عبارة عن مستند يتعرف فيه قائد الباخرة بأنه شحن البضاعة ، من أجل نقلها و تسليمها إلى صاحبها .
- **بوليصة التأمين** : هي تلك المستندات التي يؤمن على البضاعة المرسلة ضد كل الأخطار المحتملة ، التي يمكن أن تتعرض لها .
- **الشهادات الجمركية** : وهي مختلف المستندات التي تثبت خضوع البضاعة لكل الإجراءات الجمركية .

المبحث الثالث : تمويل البنك للإستثمارات .

- إن تمويل إحتياجات المنشأة يفترض فيه من حيث المبدأ أن يتم من مواردها و هذا هو (التمويل الذاتي) و لكن نظرا لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود و الدفع المؤجل فقد أصبح لزاما على المنشأة اللجوء إلى المصادر الخارجية من أجل تمويل إحتياجاتها هذا بالإضافة إلى ضعف إمكانية التمويل الذاتي لأسباب عديدة منها : إنخفاض

[1] شاكر القزويني ،"**محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، مرجع سبق ذكره ، ص123.

الهامش الربح بفعل المنافسة ، المديونية ...إلخ كل ذلك جعل إحتياج المنشأة للبنوك و المنشأة المالية الأخرى من أجل التمويل أمر لامفر منه أي اللجوء للإقتراض ، حيث يعتبر البنك الوسيلة المثلى والأكثر شيوعا لتمويل المشروعات و هي مختصة في قبول الودائع و منح القروض .

المطلب الأول : ماهية التمويل

1/ **مفهوم التمويل** : للتمويل عدة مفاهيم

- التمويل هو البحث عن الموارد المالية قصد إحداد نشاط معين بالأموال اللازمة لمزاولة عمله الذي أسس من أجله من ناحية المشاريع الإستثمارية أو الإستغلالية ، حيث أن التمويل يحمل في ذاته معنيين :

أ- **الحقيقي** : و يقصد به توفير الموارد الحقيقة تلك السلع و الخدمات و الموارد اللازمة لإنشاء مشاريع إستثمارية أو تكوين رؤوس أموال جديدة لغرض إستخدامها في الطاقة الإنتاجية .

ب- **النقدي** : و يقصد به توفير الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقة التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة[1].

2/ **أهمية التمويل** : حينما نتحدث عن الجانب المادي للتمويل لا يكون بذلك قد إنتهينا من مشكل التمويل و إنما يتعدى الأمر إلى الموارد و الطاقات البشرية و مدى إكتسابها للمهارات البشرية لذلك فإن أهمية التمويل مرتبطة بإنشاء و توسيع المشاريع الإستثمارية كهدف مباشر للتنمية .

و هنا تبرز الأهمية الكبرى للموارد الحقيقة المطلوبة لإنشاء المشاريع في صورها المختلفة .

- كما أن الأهمية تختلف في الإقتصاد الكلي عن الإقتصاد الجزئي بالنسبة للإقتصاد الكلي فإن جميع المؤسسات الإقتصادية ترتكز على عنصر التمويل و التي تزيد من عمرها الإنتاجي و يساعد على تحقيق عوائد مستقبلية في حين على مستوى الإقتصاد الجزئي ، فإن المؤسسة تسعى للحصول على موارد مالية من أجل إستنتاج منتجات ذات جودة عالية عن طريقها يدخل سوق المنافسة و تحقيق الأرباح و بالتالي يزيد من الرفاهية الإقتصادية من جهة أخرى يكون هناك إرتفاع الأجور و هذا مايحسن المستوى المعيشي .

- و أخيرا فإن الفرد أو المجتمع سعى جاهدا للحصول على الأموال للقيام بالمشاريع خاصة و التي ينتج عنها الرفاهية الإجتماعية .

[1]- عبدالعزيز عجيمة ،" **مقدمة في التخطيط والتنيمة** "، دار النهضة ، بيروت 1983 ، ص ص 363 -364

- و يمكن تلخيص العناصر الدالة على أهمية التمويل فيمايلي :
- توفير مبالغ نقدية ورؤوس الأموال اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة إليها .
- تحقيق النمو الإقتصادي و الإجتماعي للبلاد ، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة .
- توفير المناصب شغل جديدة يؤدي إلى القضاء على البطالة .
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية[1] .

المطلب الثاني : دور البنوك في تمويل الإستثمارات

أ- ماهية الإستثمارات وأنواعها :

1/ تعريف الإستثمار

- حسب المفهوم الإقتصادي يعرف الإستثمار على أنه تلك العمليات التي بمجملها يتم الحصول وسائل الإنتاج و المعدات ، أو على عقارات كالأراضي و المباني من جزاء توظيف قيمة معينة من الأموال و عليه فالإستثمار هو إنفاق مالي ينتظر صاحب الإستثمار من ورائه على قدر كبير من الأرباح المستقبلية .

- و قد تعدد و إختلف الباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهوم خاص بالإستثمار ومن بين هذه المفاهيم مايلي[2]:

1- الاستثمار هو إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها .

2- الإستثمار ماهو إلا خلق رأس مال ثابت بمعنى تراكم عوامل مادية أساسية للإنتاج و التسويق .هذه العوامل تساهم في تشغيل المؤسسة على عدة دورات متتالية من خلال دورة الإنتاج .

الإستثمار هو نوع من الإنفاق ولكنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد عادي ، الهدف الطويل يختلف على نفقات الإستغلال .

[1] - عبدالعزيز عجيمة ، "**مقدمة في التخطيط والتنيمة** "، مرجع سبق ذكره ، ص 365

[2]- مصطفى رشيد شيحة ،" **الاقتصاد النقدي والمصرفي**" ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،1995، ص 743 .

2/ دور الإستثمار : بإعتبار الاستثمار عملية حتمية بالنسبة للمؤسسة التي تأمل من خلاله إلى تحقيق مردودية مستقبلية في النشاط الإقتصادي للبلاد ، إذ يبرز عن طريق أهداف المؤسسة المسطرة التي تحقق من ورائها في نطاقات مختلفة نذكر منها :

أ– دور في المجال الإفتصادي : لم تعرف الدول المتقدمة أي المصنع و مثل أمريكا ، اليابان و ألمانيا تقدما في لمجال الإقتصادي إلا بعد إعتمادها على الإستثمار ، حيث كانت في البداية بإنشاء البنية القاعدية ثم تليها البنية الفوقية التي شملت مختلف القطاعات الصناعية العربية ، إذ بعد وصولها إلى الإكتفاء الذاتي باشرت بالتصدير وهذا ما أدى إلى تطويرها في مختلف المجالات و هذا ما أعطاها القدرة الكافية لتحقيق إكتفاءها الذاتي وساعدها في الرفع من درجة نموها الإقتصادي .

ب/ دوره في المجال الإجتماعي : أن المجتمع بدوره يستفيد من وجود الإستثمار في الكثير من الجوانب أهمها تشغيل طبقة كبيرة من المجتمع وبالتالي توفير مداخيل فردية ، فبعد الأزمة التي شهدها العالم في 1929 عام الكساد و مانتج عنها من بطالة و مجاعة كبيرة عملت الدولة على إنتهاج سياسة الإستثمار للتخفيف من حدة المشكل بإمتصاص البطالة و بالتالي رفع مستوى المعيشي و كذا توفير السلع الإستهلاكية .

ج/ دوره في الجانب الإستراتجي : أن الإستثمارات لها دور فعال في التأثير على السياسات الدولية و لكن غياب الإستثمارات في أي بلد كان قد يؤثر سلبا على إقتصادياتها حيث يخلق هذا الوضع نوع من الغزو الإقتصادي من قبل الشركات الأجنبية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات ، إذ قد تؤثر على سياسات الدولة المضيفة حيث يبرز ذلك بالأخص إذا مامولت هذه الشركات في إستثمار القطاعات الحيوية و مصادر الطاقة كالإستثمارات البترولية و غيرها من الإستثمارات الإستخراجية و هذا ما يلاحظ خاصة في دول العالم الثالث حيث أصبح خطرا على الشركات يهدد حتى سياستها الخارجية .

3/ أنواع الإستثمار:

أ/ الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت : إذا أخذنا الإستثمار بمثابة تكوين رأس مال الثابت فإننا نقصد بهذا المعنى :"كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع و المحافظة عليها أو تجديدها .

– و مايميز هذه الطاقات الإنتاجية هي صفة التعمير ، و هي غير قابلة للفناء في الأمد القصير أو من أول إستعمال ، أو يمكن إستعمالها للأمد الطويل وبعد عدة عمليات إنتاجية بغرض توليد تيار متدفق ومتجدد في السلع و الخدمات ، و لكن بعد نهاية تلك الفترة المخصصة لها فهي تهتلك أي تفقد لصلاحيتها في الإستخدام .

ب/ الإستثمار في تكوين المخزون السلعي : والغرض هنا هو خلق كميات من السلع جراء الإنتاج الذي يعتبر بند من بنود الإستثمار في حين لايؤدي هذا إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة وإنما تكوين مخزون سلعي في كل المنشآت الصناعية و التجارية ، فالنسبة للمنشأة الصناعية تعمل على إستثمار العمليات الإنتاجية أما المنشأة التجارية فإنه يسهل العمل التجاري حيث يتمكن الوسطاء التجاريين سواء بالجملة أو بالتجزئة من تقديم السلع وقت وصول الطلبات لزبائنهم دون إنتظار ورودها من المنتج .

ج/ الإستثمار في فائض الصادرات : من الواضح أن الإنفاق الحكومي يمثل في الأرجح الإستخدام النهائي للسلع التي يتم إنتجاها داخل حدود الدولة و خارجها أي الإنفاق الحكومي يتضمن إلى جانب الإنفاق المحلي على الوردات و إنفاق العالم الخارجي على السلع والخدمات.

– و من هنا يبرز لنا فائض الصادرات في شكل عملية طرح الإنفاق المحلي على إنفاق العالم الخارجي للصادرات ، و تجدر الإشارة إلى أن فائض الصادرات إنما يعبر في الواقع على الرصيد الدائن للدولة في ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي و في حالة ماحققت الدولة هذا الفائض فإنما هي تصدر مواد سلعية إلى الخارج هي بمثابة إستثمار محقق في العالم الخارجي[1] .

المطلب الثالث : علاقة البنك بالإستثمار

- هناك علاقة وطيدة بين البنك و الإستثمار ويتضح في أن البنك قروض للمستثمرين ، بعبارة أخرى لتمويل الإستثمارات يتم عن طريق البنك ، فهذا يعني أنه مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة و ممكن أن تصنف على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الإستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات و معدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق بتمويل العقارات فإننا تكون بصدد تمويل طويل الأجل معنى ذلك أن القروض مصنفة إلى قروض متوسطة الأجل و أخرى طويلة الأجل ويرتبط كل نوع من هذه القروض من طبيعةالإستثمار[2] .

[1]– حسين عمر ، "**الاستثمار والعولمة** "، 1999 ،ص ص 38 – 39

[2] – عبد الغفار الحنفي ،" **اساسيات التمويل والإدارة المالية**" ،كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، سنة 2002 ، ص 105 .

- **قروض متوسطة الأجل** : هي قروض موجهة أساسا لتمويل إستثمارات تتراوح مدتها بين سنتين إلى خمس سنوات و تصل حتى سبع سنوات إذ مدته لا تتجاوز عمر إنتاجه كالآلات ، المعدات ، تجهيزات الإنتاج ، بصفة عامة هذا النوع من القروض تمارسه الآن معظم البنوك و توزع هذه القروض خاصة من طرف البنوك التجارية في شكل قروض غير مثبتة حيث أن البنك يستطيع أن يسترجع مبلغ القرض عن طريق إعادة الخصم .
- **قروض طويلة الأجل** : هي قروض موجهة لتمويل الإستثمارات الثابتة (الأصول الثابتة) كبناء المؤسسات ، إنشاء المشاريع القاعدية الكبرى إذا أنه لذلك يعطي كل الإحتياجات ذات الطبيعة الدائمة و خاصة العقارية منها ، مع العلم أن هذه القروض تفوق سبع سنوات ، و يمكن أن تمتد إلى عشرين سنة نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم + المدة الطويلة) تقوم البنوك و المنشئات المالية المتخصصة بالإعتماد على تعبئة الأموال اللازمة على مصادر إدخارية طويلة الأجل ، إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مجموعة من المخاطر العالية ، الأمر الذي يدفع المؤسسة إلى تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية .

خاتمة الفصل الأول :

بعد الدراسة التي قمنا بها حول النظام المصرفي و الدور الذي يقوم به في الحياة الإقتصادية من خلال القيام بدور الوسيط بتجميع الأموال الفائضة من الأفراد و المؤسسات و إقراضها إلى أصحاب العجز بتمويل مختلف الإستثمارات للدفع بعجلة التنمية .

مقدمة الفصل الثالث :

يستعرض هذا الفصل سياسات كل من مؤسسات النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية و حجم ما تقدمه من ائتمان للقطاعات المختلفة, و يتناول بعض المؤشرات التحليلية لتقييم دور النظام المصرفي في تقديم الائتمان لتمويل التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : البرامج التنموية في الجزائر

لقد حققت الجزائر معدل نمو إقتصادي لم يتعدى نسبة3%خلال فترة التسعينات وقد إتضح مع بداية الألفية أن هذا المعدل غير كافي لتنشيط الإقتضاد الوطني وخلق دينامكية إنتاجية مستدامة تمكن من تحقيق التوازنات الإقتضادية الكبرى .

– إلا أن هذا الإنفراج الذي عرفته الجزائر منذ بداية الألفية ، نتيجة إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية (حوالي 28 دولار للبرميل الواحد سنة 2000 أي بزيادة قدرها 60 % مقارنة بسنة 1999) أدى إلى تسطير برامج إستثمارية ضخمة تهدف إلى دعم الإقتضاد الوطني .

– إنطلاقا من سنة 1999 إستعادت الدولة دورها الإقتصادي وقد تجلى ذلك في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري ، و بحلول سنة 2000 تأكد الإتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج إستثمارية طويلة المدى .

المطلب الأول : برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001– 2004)

– تعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي ، وذلك بتبني برامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية) و التي تنص على أنه في حالة الركود الإقتصادي و إرتفاع معدل الطالة ، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج و الرفع من مستوى التشغيل و التقليص من حجم البطالة ، و لهذه الأسباب جاء هذا الدعم للقطاعات التي توفر القيمة المضافة عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج و بالتالي دعم النمو و إمتصاص البطالة .

– فإرتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع بشقيه الإستهلاكي الإستثماري سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب ، مما يساهم في تنشيط الإقتصاد وبعث حركية النمو ، كما يرتكز على الإستثمارات العمومية وعصرنة الهياكل الإقتصادية ، و من أولويات هذا البرنامج التخفيف من البطالة و توزيع الثروة على كامل مناطق الوطن مع دفع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

– و بغلاف مالي قدره 525 ملييار دينار (حوالي 6,9 مليار دولار) تم إستثمارها في النشاطات التي لها إنعكاسات على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج (مايعادل 16 مليار دولار) ، بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا و إضافة مشاريع جديدة ، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي

الوحدة : مليار دج

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الإقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
نسبة مئوية %	%8,95	%12,38	%21,52	%40	%17,14

المصدر : ناصري دادي عدون ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 289 .

– لقد وصل المبلغ الإجمالي للإستثمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج ، منها 790 مليار دج قدمت من طرف الدولة و 250 مليار دج من قبل الأداة الإقتصادية الوطنية ، و أكثر من 200مليار دج م قبل المؤسسات الأجنبية[1] ، ويعتبر هذا برنامجا ضخما قياسيا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2001 و المقدر ب 9,1 مليار دولار .

[1]- بالرقي تيجاني ، الإصلاحات الإقتصادية و مدى تأثيرها على كبح التضخم في الجزائر 1988– 2004 ، رسالة دكتورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 2004 –2005

الجدول رقم (03) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	/	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر : المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 136.

– يلاحظ من الجدول أعلاه توزيع الغلاف المالي للبرنامج و المقدر ب 525 مليار دج حيث أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج و هذا يعكس رغبة الدولة في تسريع و تسيير الإنفاق ، خلال أقصر مدة ممكنة و من ثم إستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الإقتصادي و إنشاء مناصب العمل و التطوير .

– و يتضح من خلال الجدول أن 40 % من المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي موجهة لقطاع الأشغال العمومية ، والتي تغطي 03 جوانب هي التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14,29 مليار دج ، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال ، الهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج ، السكن 35,6 مليار دج . أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21,5 من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج الذي يتضمن إنجاز مخططات موجهة للتنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كامل التراب الوطني ،كما جظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17,14 من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي ، و ذلك بتكلفة قدرت ب 90 مليار دج .

– كما أخذ البرنامج بعين الإعتبار الأبعاد الثلاثة المستدامة ، كما خصص للبرنامج 892,5 مليون دولار لتنفيذ الإستراتجية الوطنية للتنمية ، و ثم توزيع المبلغ على مجموعة من الأهداف التي تمثل أهداف التنمية الإقتصادية .

– أيضا لقد سجل الإقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات 200-2005 ، بفضل مساهمة قطاعات مختلفة (المنشآت القاعدية ، الفلاحية ، الطاقة ، الصناعة ، التجارة ، و الخدمات)

الجدول رقم (04) : معدل النمو للناتج الداخلي الخام للفترة 2001 –2006

الوحدة : (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	2,2	2,6	4,0	6,9	5,2	5,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، بعض الإحصائيات و المؤشرات الإقتصادية ، أفريل 2006.

Source :Stastical Appendix,(FMI ,2004 , Table .Other and Devloping Countries – by country :Real

– من نتائج هذا التوجه الجديد إقرار كل من سياسة برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001- 2004) ، إذ بلغت نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي الخام في المتوسط 2,2% و هي نسبة تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة ، لا سيما في مجال الشغل و السكن و المرافق الإقتصادية و ظروف المعيشة . و لقد تزامن هذا الوضع بإرتفاع معتبر في أسعار البترول سنة 2000 (28,60 دولار) ،

أي إرتفاع نسبة 59 % مقارنة بسنة 1999 ، و قد سمح هذا الإنفراج المالي بإرتفاع المداخيل ، وتحول الجزائر إلى إتباع سياسة إقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام .

الجدول رقم (05): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

الوحدة : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة و الشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	/	2
نموذج التنبؤعلى المدى المتوسط	0,3	0,05	/	/	0,8
المجموع	6,33	11,3	13,7	15,2	46,58

Source : programme de soutien la relance économique appui au réformes op – cit ،p 20

– يتبين من الجدول أعلاه ، و من أحل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ، فقد إستحدث عدة تغيرات لجعل المحيط الإقتصادي يتلائم مع الإقتصاد العالمي ، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الإستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال ، بالإضافة إلى التحضير لإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الإتحاد الأوربي .

– و خلاصة القول فيما يخص سياسة الإنعاش الإقتصادي ، و فيما يتعلق بتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية ، تمكن أن نعتبر بأن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد في تحقيق هذا الهدف خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي ، فقد تم التحكم في معدلات التضخم حيث أصبح في حدود 04% سنة 2000 ، كما أن كل من ميزان المدفوعات و الموازنة العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة كما تجدر الإشارة إلى تراجع حجم المديونية الخارجية و تحسن إحتياطي الصرف .

– و قد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية ، لعل من أهمها إنخفاض حجم المديونية الخارجية ، و إرتفاع نسب النمو الإقتصادي إلى مستويات مقبولة ، و نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين إنخفضت نسبة البطالة في الجزائر .

المطلب الثاني : برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005– 2009)

– جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إفرازها و تنفيذها ، في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001–2004 ، و ذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر جراء الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري ، حيث تضاعف إحتياطي الصرف أكثر من 04 مرات (4,2 مرة) خلال الفترة 2004 – 2011 ، أي من 42,3 مليار دولار سنة 2004 إلى 187,2 مليار دولار سنة 2011، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الإقتصاد الجزائري و خلق ديناميكية إقتصادية تسمح بإزدهار الإقتصاد الجزائري . و قد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 40202,7 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار) ، على مدى خمس سنوات ، و أعطى أهمية كبيرة لتحسين ظروف معيشية السكان فقد إستحوذ هذا الهدف على مانسبته 40% من مخصصات هذا البرنامج (10908,5 مليار دج)، ليأتي في المرتبة الثانية هدف تطوير المنشآت الأساسية و الذي حصل على ما نسبته 40,5 % من المخصصات (10803,1 مليار دج) ، أما برامج دعم التنمية الإقتصادية ، والذي يشمل كل من الفلاحة و التنمية الريفية ، و الصناعة و الصيد البحري ، و ترقية الإستثمار و السياحة ، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، فقد جاء في المرتبة الثالثة ، أي حصل على نسبة أقل من البرامج السابقة 8 % (337,2 مليار دج) و أخذ قطاع الفلاحة و التنمية الريفية أكبر حصة بقيمة 300 مليار دج ، و يهدف هذا البرنامج إلى إستمرار دعم الدولة للمشاريع المقامة ضمن هذه القطاعات من أجل إستحداث مناصب شغل جديدة ، و زيادة مساهمتها في التنمية على الصعيد المحلي و الوطني ، أما برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها فقد إستحوذ على مانسبته 4,8 % من مجموع مخصصات البرنامج التكميلي (203,9 مليار دج) ، و ذلك بغية تحديث قطاعات العدالة و الداخلية و المالية و التجارة و البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و بعض قطاعات الدولة الأخرى ، هذه القطاعات التي تلعب دورا أساسيا في تقديم خدمات أساسية للمواطن ، و كان القصد من وراء هذا تسهيل وصول المواطنين لتلقي هذه الخدمات بأحسن جودة و أقصى سرعة .

و أخيرا جاء برنامج التكنولوجيات الجديدة للإتصال بنسبة 1,1 % (50 مليار دج) [1]، قصد تطوير تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ، و مواصلة عصرنة الخدمات البريدية و المالية ، قصد تشييد مجتمع جزائري للإعلام ، و إضافة بعض البرامج الإضافية ، لاسيما برنامجي الجنوب و الهضاب العليا ، و البرنامج التكميلي الموجه للسكن الهش ، و برنامج إعادة بناء البنية التحتية جراء زلزال 2003 ، و البرامج التكملية المحلية ، بلغ الغلاف المالي المخصص له عند إختتامه في نهاية 2009 ب 968 مليار دج (حوالي 130مليار $) ، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ، و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى [2] ، إلا أن الملاحظ في القطاع الفلاحي ، حيث منحت له من هذا البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي نسبة أقل من النسبة التي كانت في البرنامج السابق[3]

المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009–2014

– خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 286 مليار دولار أي 2121 مليار دج ، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي قدره 115340 مليار دج مايعادل 100مليار دولار [4] ، إضافة إلى البرنامج السابق الذي قيمته 9680مليار دج ، مايعادل 130 مليار دولار [5] ، و هو مجموع 286 مليار دولار ، و خصص لقطاع الفلاحة و التنمية قيمة 1000 مليار دج ، و في هذا الجدول بعض المؤشرات الإقتصادية التي تعطي لنا صورة للإقتصاد الوطني :

الجدول رقم (06) : بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الفترة 2006– 2013

الوحدة : مليار دج .

السنوات / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB بالدينار الجزائري	80515	90323	110029	100018	/	140384,8	/	/

1– مصالح الوزير الأول ، **"البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005– 2009** "www.premier – minister –gov.dz

2– محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث – العدد 2012/10 ، جامعة ورقلة ، ص 147

3 - **Hilel H amdache . Rente pétroliére et évolution de Secteur agricole ' Ibid P 85**

3 – **Ambassade de suisse en Algérie ,Rapport économique Algerie 2012, édition octobre 2013 ,p 01**

PIB بالدولار	116,8	130,3	171,5	139,8	146,5	183,4	208,0	211,7
نصيب الفرد من PIB ($)	3406	3934	4962	3960,9	4365	5258	5404	5579
إحتياطي الصرف (مليار $)	78	133,3	136	147	/	160	190,6	189,7
معدل النمو (%)	0,6	5	2,4	2,8	3,6	2,4	2,5	3,3
معدل التضخم (%)	1,8	3,2	3,9	6,4	3,9	4,5	8,9	5
الأجر الوطني الأدنى المضمون	/	12000	/	/	1055 5	/	18000	
المعدل الوطني للبطالة (%)	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8

Source : **LA banque d'alger** : **des rapports 2009** ,**et 2011**.

Ambassade de suisse : **Rapport économic Algerie 2012** .

KPMG : **Guide uneverseti en Algérie–2012**.

ONS : **les Statistiques2007–2013**

الجدول رقم (07) : تطور اليد العاملة النشيطة و نسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال 2007–2013

القطاعات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة(1000فرد)	1170	1202	1242	1136	1034	912	1141
الصناعة	1027	1141	1194	1337	1367	1335	1407
البناء و الأشغال	1523	1575	1718	1886	1595	1663	1791
الخدمات	4871	5178	5318	5377	5603	6260	6449
المجموع	8594	9146	94772	9735	9599	10170	10788
نسبة الفلاحة%	%13.2	%13.70	%13.1	%11.7	%11.7	%9	%10.6

SOURCE : **www.ons.dz**

واقع قطاع الصحة : بذلت الدولة جهودا كبيرة من أجل توفير و تحسين الظروف الصحية الملائمة لكافة أفراد ب ، و تسهيل الحصول عليها من خلال العلاج المجاني الذي يعتبر أحد المكاسب التي حققتها السياسة الجزائرية في مجال الصحة ، و قد أطلقت عدة برامج لمكافحة برامج الأمراض و حماية الأمومة و الطفولة و العمل على تقليص معدل الوفيات ، و لذلك زاد الإنفاق على الصحة و تضاعفت الميزانية المخصصة لها خاصة سنة 2009 و التي بلغ فيها المعدل 8,4% لناتج الداخلي الخام ، نظرا لأنها تواجه تحديات صحية جمة ، فالإحتياجات الصحية في تغير و إرتفاع مستمر .

و الجدول التالي رقم (08) : يبين تطور معدل الإنفاق :

الوحدة : %

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة%	%3.6	%3.5	%5.8	-	-	%8,4	%3,2

المصدر : سنوات 2004–2009 مقتبسة من أطروحة الدكتوراة أعمر أبوزيد ، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر ص 228

– وسنتي 2009 – 2010 من تقرير التنمية البشرية سنة 2010 (نهضة الجنوب – تقدم بشري ف عالم متنوع ، ص 170)

– كما عرف القطاع التطور و النمو سواء من حيث عدد الأطباء أو عدد المستشفيات و على العموم فإن الإهتمام بالصحة يبدو من خلال الأرقام المسجلة في الإحصاءات الرسمية ، و هذا كان له أثر إيجابي في تخفيض معدلات الوفيات .

– رغم الإصلاحات التي صدرت من أجل تحسين الأداء المصرفي ، إلا أن هذه الإصلاحات كانت مجرد حبر على ورق ، ولم تتجسد على أرض الواقع ، حيث لازلت الإجراءات البيرقراطية ، حيث لازلت الإجراءات البيروقراطية تطبق في التعاملات مع البنوك الجزائرية التي صعبت للمواطن من سهولة الحصول على القروض ، فالبنوك الجزائرية لم تشهد تطورا ملحوظا في المعاملات المالية و مرونة التعامل مع العملاء ، إذ أن الجزائر تتميز بتطوير مالي منخفض إلى تطور متوسط خلال الفترة وذلك بسبب جهود الإصلاحات المتواصلة .

إضافة إلى ذلك لم يحدث تقدم ملموس في سياسة الخوصصة ، إذ بقي القطاع العام هو المهيمن على السوق و تعود الأسباب في الجزائر إلى غياب سوق مالية فعالة في سبيل إستقطاب المدخرات المالية .

المبحث الثاني: سياسات البنوك في تمويل التنمية.

يستعرض هذا المبحث سياسات كل من مؤسسات النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية وحجم ما تقدمه من إئيتمان للقطاعات المختلفة.

المطلب الاول: سياسات البنك المركزي الجزائري في تمويل التنمية.

في إطار الإصلاح الذي عرفه النظام النقدي قام بنك الجزائر باسترجاع دوره كمركز لنظام التمويل، بعدما كانت الخزينة العمومية تحتكر هذا الدور، وبذلك إستعاد البنك المركزي ووظائفه التقليدية كمعهد للإصدار النقدي وبنك البنوك من خلال علاقته مع البنوك التجارية، وكبنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة العمومية وطبنك للصرف.

تتحد سياسات البنك المركزي الجزائري في تمويل النشاط الإقتصادي في ضوء ما تسمح به القوانينه المختلفة، وتنظم هذه السياسات حجم ما تقدمه من قروض إلى الدولة وما يقوم به إعادة تمويل للبنوك التجارية،وعادة ما تلجأ الدولة إلى الإقترتض من البنك المركزي اتخطية نفقاتها الإحتيادية نتيجة العجز الذي تتعرض إليه إيرادتها، وكما تلجأ البنوك إليه للإقتراض لتمويل فعايلتها الجارية والإستثمارية ويكون سبب لجوء الدولة والبنوك التجارية إلى البنك المركزي نظرا لمحدودية السوق المالية أو إيحادها تقريبا داخل الإقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (09) : التمويل النقدي للإقتصاد ومعدل النمو السنوي له.

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنوات	التمويل النقدي للاقتصاد	قروض الخزينة	إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي	معدل النمو السنوي له
2001	-276.3	-276.3	00	-
2002	-304.8	-304.8	00	10.31
2003	-464.1	-464.1	00	52.26
2004	-915.8	-915.8	00	97.32
2005	-1936.5	-1936.5	00	-111.45
2006	-1304.1	-2510.7	1206.6	32.65
2007	-2193.1	-3294.8	1101.7	68.16
2008	-3627.3	-4365.7	738.4	65.39
2009	-3488.9	-4402.0	913.1	03.81
2010	-3392.9	-4930.2	1537.3	02.75
2011	-3406.6	-5458.4	2051.8	0.40
2012	-3334.0	-5712.2	23778.2	2.13
2013	-3235.4	-5646.7	3..2411	2.15
2014	-2015.2	-4489.4	2474.2	37.71

Source : Rapport 2004, Evolution économique et Monetaire en Algérie, Juillet 2005, page 131.

* Rapport 2014, Evolution économique et Monetaire en Algérie, Juillet 2015, 115.

– تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن بنك الجزائر قد تحول إلى مؤسسة مصرفية مقترضة، أي أن الفترة 2001-2014 كانت وضعية بنك الجزائر في مجال التمويل مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث أن مقدار القروض المقدمة للإقتصاد من طرف مصرف الإصدار عمليا كانت معدومة، وهي أيضا سالبة.

– ويعود هذا الإنخفاض إلى إرتفاع الجباية البترولية وخلق صندوق ضبط الموارد، فالخزينة العمومية ليست ملزمة بالجوء إلى مؤسسة الإصدار لتغطية إحتياجتها التمويلية ، بالعكس الخزينة لأول مرة منذ الإستقلال تظهر في وضعية عارض لأموال إتجاه بنك الجزائر.

– أيضا بالنسبة للبنوك التجارية عانت من إشكاليات فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديدا سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات 2001-2005 من احتجاج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلتزمها.

– و يلاحظ من الجدول السابق على فائض السيولة أنه تزايد بحجم كبير بين سنة 2006و2007 ثم بوتيرة متذبذبة سنة 2008 و 2009 ثم بدأت في إتجاه يميل إلى إرتفاع في بقية السنوات.

– لذا يتطلب الامر دولرا كبيرا لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاسها التضخيمية و الخطيرة على الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم (10) : تطور حجم الكتلة النقدية.

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	الكتلة النقدية	معدل النمو السنوي لها%
2001	2071.8	-
2002	2901.5	40.04
2003	3354.9	15062
2004	3738	11.4
2005	4146.9	10.93
2006	4828	16.42
2007	5995	24.17
2008	6955.9	16.02
2009	7173.1	3.12
2010	8162.8	13.7
2011	9929.2	21.6
2012	11015.1	10.9
2013	11941.5	8.41

المصدر : بنك الجزائر 2001-2013

– نلاحظ من الجدول التالي ارتفاع حجم السيولة النقدية m2 سنة 2001 بلغ 2071.8 مليار دج بالسنوات السابقة، وكان السبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى ظهور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001 حيث خصص مبلغ 07 مليار دولار ما يعادل 520 مليار دينار .

– و استمرت الكتلة النقدية في الارتفاع حتى بلغت 11941.5 مليار دينار سنة 2013 بمعدل 8.41 %

– الجدول رقم (11) : تسبيقات البنك المركزي الجزائري للخزينة وعلاقتها بإيرادات الدولة.

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنوات	تسبيقات البنك المركزي للخزينة	إيرادات الدولة	التسبيقات / إيرادات الدولة (%)
2001	-276.3	1505.5	-18.35
2002	-304.8	1603.20	-19.01
2003	-464.1	1974.4	-23.50
2004	-915.8	2229.7	-41.07
2005	-1936.5	3082.6	-62.82
2006	-2510.6	3639.8	-68.97
2007	-3294.8	5190.8	-63.47
2008	-4365.7	3687.8	-118.38
2009	-4402.0	5190.5	-84.80
2010	-4930.2	3670.0	134.33
2011	-5458.4	5790.1	-94.27
2012	-5712.2	6339.3	-90.10
2013	-4489.4	5940.9	-75.56
2014	-4489.4	-	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

– يتبين الجدول حجم ضيق مديونية الخزينة اتجاه البنك المركزي، ويبين أن التسبيقات لا تتقارب مع إيراداتها وذلك بكس فشل دور الخزينة في التمويل غير الميزاني للاقتصاد، طالما أنها لا تمتلك وسائل ضغط تتجاوز سلطة البنك المركزي النقدية .

و بالتالي يمكن القول أن حجم التمويل النقدي للاقتصاد من قبل البنك المركزي (تسبيقات الخزينة وقروض البنك) أصبح تقريبا معدوما خلال عام 2001. حيث يلاحظ توقف الخزينة والبنوك التجارية تماما من الاقتراض من البنك المركزي، وهذا ما نتج عنه طبقا محدودية اعتماد البنوك على معهد الاصدار كمقترض لها، أي البنوك التجارية بعد أن كانت تعاني من نقص السيولة المرتبط أساسا بمديونية الدولة وهو ما جعلها تلجأ بصفة دائمة لإعادة التمويل لبنك الجزائر، وتحولت إلى هيئات تمتلك فوائض كبيرة من السيولة بسبب استرجاع مستحقاتها من الخزينة و بسبب إعادة رسكلة أموالها كل هذا جعل البنك المركزي غير قادر على التحكم في سيولة الاقتصاد.

المطلب الثاني : سياسات البنوك التجارية في تمويل التنمية.

– يحتل ائتمان البنوك التجارية الصدارة في حجم الإئتمان المصرفي داخل الإقتصاد الجزائري، ويشمل هذا الإئتمان كل التمويل المقدم إلى القطاع العام (الدولة ومؤسساتها) و القطاع الخاص، و يتألف من الحسابات الجارية المدنية والسلف و خصم الأوراق التجارية و الإستثمار في السندات الحكومية .

– و حتى نتعرف على سياسات البنوك التجارية في تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة ، فإن ذلك يتأتى من خلال استعراض تطورات تمويل الإقتصاد .

الجدول رقم (12) : قروض البنوك التجارية للإقتصاد في الجزائر.

الوحدة : مليار دج

البيان / السنوات	القروض للإقتصاد		
	مج	القطاع العام	القطاع الخاص
2001	893.3	549.5	289.8
2002	1266.8	588.4	551.0
2003	1421	791.6	588.4
2004	1535	859.3	675.4
2005	1779.8	882.4	897.3
2006	1905.4	847.0	1057.0

2007	2205.2	988.9	1216.0
2008	2615.5	1201.9	1413.3
2009	3086.5	1485.1	1000.6
2010	3268.1	1460.6	1806.7
2011	3726.5	1741.6	1984.2
2012	4287.6	2040.2	2247
2013	5156.3	2434.0	2721.9
2014	6502.9	3382.9	3120.0

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

الجدول رقم (13) : معدل النمو لقروض البنوك التجارية في الجزائر.

الوحدة :بالنسبة المئوية :

البيان / السنوات	معدل النمو السنوي		
	مج الإئتمان	الإئتمان القطاع العام	الإئتمان القطاع الخاص
2001	-	-	-
2002	50.83	07.07	90.13
2003	12.44	34.53	06.78
2004	08.22	08.55	14.78
2005	15.49	02.68	32.85
2006	07.05	-04.01	17.79
2007	15.73	16.75	15.04
2008	18.60	21.53	16.22
2009	18	23.56	13.25
2010	05.88	-01.64	12.87
2011	14.02	19.23	09.82

2012	15.05	17.14	13.24
2013	20.26	19.30	21.13
2014	26.11	83.98	14.62

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (12) .

الجدول رقم (14) : توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية في الجزائر بالنسبة المئوية .

البيان / السنوات	نسبة قروض القطاع العام إلى مجموع القروض	نسبة قروض القطاع الخاص إلى مجموع القروض	المجموع
2001	65.67	34.53	100
2002	46.44	43.49	100
2003	55.70	41.40	100
2004	55.98	44.02	100
2005	92.6	07.04	100
2006	90.7	9.3	100
2007	88.5	11.5	100
2008	87.5	12.5	100
2009	87.9	21.1	100
2010	45.4	54.6	100
2011	47.3	52.7	100
2012	42.4	57.6	100
2013	41.6	85.4	100
2014	52.02	47.97	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (13) .

– بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن نصيب القطاع الخاص من حجم القروض البنكية الموجهة للاقتصاد في ارتفاع متزايد وبوتيرة متسارعة، حيث ارتفع حجم هذه القروض من 289.8 مليار دج سنة 2001 إلى 3120 مليار

دج سنة 2014 ، و يرجع هذا التطور في حجم القروض الخاصة إلى الإهتمام الذي توليه الحكومة بهذا القطاع، كما يلاحظ أن معدل نصيب القطاع الخاص ارتفع من 7.4% سنة 2005 مقابل 92.6% لصالح القطاع العام، ليرتفع نصيب القطاع الخاص إلى 85.4% سنة 2013 مقابل انخفاض نسبة 41.6% لصالح القطاع العام من نفس السنة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى إزاحة الإئتمان عن القطاع العام حيث حقق زيادة كبيرة أيضا.

و عموما يمكن القول أن اتجاه الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام والقطاع الخاص في حصيلة الائتمان الكلي للبنوك التجارية كان لصالح القطاع الخاص، ولكن لابد أن اتجاه القطاع العام في تزايد ولكن بوتيرة أقل من القطاع الخاص.

الجدل رقم (15) : توزيع القروض على الاقتصاد بحسب مدته 2001 – 2014 .

الوحدة :مليار دج

البيان / السنوات	مجموع الائتمان	قصير الأجل	متوسطة وطويلة الأجل
2001	1078.4	513.3	565.1
2002	1266.8	627.98	638.8
2003	1380.2	733.56	606.6
2004	1534	828.33	705.1
2005	1779.8	923.33	856.5
2006	1905.4	1027.14	989.7
2007	2205.6	1026.1	1179.1
2008	2615.5	1189.4	1426.2
2009	3086.5	1139.1	1766.8
2010	3266.70	1311	1955.7
2011	3724.7	1363	2361.7
2012	4285.6	1361.6	2924

2013	5154.5	142.4	3731.1
2014	6502.9	1608.7	4894.2

المصدر : تقرير بنك الجزائر 2001 – 2014 .

الجدول رقم (16) : معدل النمو السنوي له بالنسبة المئوية .

البيان / السنوات	مجموع الائتمان	قصير الأجل	متوسط وطويل الأجل
2001	-	-	-
2002	17.47	22.34	13.04
2003	08.95	23.18	-04.93
2004	11.14	07.08	16.23
2005	16.02	11.46	21.47
2006	07.05	0.82	15.55
2007	15.75	-12.05	19.31
2008	18.58	15.91	20.94
2009	18.00	-4.22	23.89
2010	-0.28	15.09	10.69
2011	21.01	03.96	20.75
2012	15.05	0.10	23.80
2013	20.27	4.53	27.60
2014	26.15	13.01	31.17

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (15) .

الجدول رقم (17) : توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية بحسب المدة بالنسبة المئوية .

البيان / السنوات	مجموع الائتمان	قصير الأجل	متوسطة وطويلة الأجل
2001	100	47.59	52.40
2002	100	49.57	50.42
2003	100	56.04	43.95
2004	100	53.99	45.96
2005	100	51.87	48.12
2006	100	53.90	51.94
2007	100	46.52	53.45
2008	100	45.47	54.52
2009	100	36.90	57.24
2010	100	40.13	59.89
2011	100	36.59	63.40
2012	100	31.77	68.22
2013	100	27.61	72.38
2014	100	24.73	75.26

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (15–16) .

من خلال الجداول السابقة نلاحظ ارتفاع نصيب القروض قصيرة الأجل في الفترة 2001 – 2014 و هي في الغالب قروض موجهة للإستيراد، أما في الفترة 2006 - 2014 فإن هناك ارتفاعا محسوسا للقروض المتوسطة وطويلة الأجل والتي بلغت 4894.2 مليار دينار من إجمالي القروض وبنسبة 75.26% سنة 2014، و هذا ما يعكس تدخل البنوك العمومية في المشاريع الكبرى مثل مشاريع سوناطراك و سونلغاز على وجه الخصوص، كما يلاحظ في تقرير الجزائر لسنة 2009 بالنسبة للقطاعات المستفيدة من القروض هو طغيان القروض المستندية أو القروض الخاصة بعمليات التجارة الخارجية على حساب الإقتصاد المنتج .

– و أخيرا فالبنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة ، يعمل على تجسيدها ، و سياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استعمال أموال البنك المتآتية من الودائع ومن رأس مال البنك، ويظهر البنك من ذلك أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار، وضرورية لبلوغ الأهداف المرجوة .

– و في الجزائر تعد القروض من أهم أوجه الاستثمار في الموارد المالية للبنك، بحيث تمثل الحصة الأكبر من أصوله ، بالإضافة إلى أنها تمثل العائد الذي يتولد عليه الجزء الأكبر من الإيرادات، وهذا ما يجعل البنوك تتناسب و تسيير هذه القروض .

المطلب الثالث : سياسات الصندوق للتوفير والاحتياطي في التمويل.

– أدرجت مؤشرات النشاط الخاصة بصندوق التوفير ضمن معطيات المصارف العمومية.

– تختص هذه المؤسسة في تمويل العقار: الترقية العقارية واقتناء السكنات الجديدة لدى المتعاملين العموميين أو الخواص وسكنات جديدة أو قديمة لدى الأفراد.

بعد اعتماده للقيام بعمليات مصرفية في 1997 ،طور صندوق التوفير تدريجيا النشاطات المصرفية، لاسيما تمويل بناء السكنات وتمويل اقتنائها من طرف الأفراد.

و يبين الجدول الآتي عدد الوحدات السكنية المبرمجة للفترة 2004 – 2009 حسب نوع السكن.

الجدول رقم (18) : مشاريع السكنات المسطرة الفترة 2004 – 2009 (وحدة سكنية)

البيان / السنوات	السكن الإجتماعي	السكن التساهمي	البيع بالإيجار	السكن الترقوي	البناء الذاتي	السكن الريفي	المجموع
2004	72850	25028	49115	38068	-	49607	234668
2005	112053	84184	0	38337	-	132765	332839
2006	38689	57538	2696	5558	39160	137017	280658
2007	35145	32288	8941	5558	28647	78852	189461
2008	67053	43736	837	7956	26637	79595	225814
2009	130240	23607	0	10808	33739	70853	269247

المجموع	456030	266381	61589	71815	128183	548689	1352687

المصدر: ملف "إحصائيات"، و زارة السكن و العمران

الجدول (19) : الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

الوحدة :(بالنسبة المئوية).

البيان / السنوات	السكن الإجتماعي	السكن التساهمي	البيع بالإيجار	السكن الترقوي	البناء الذاتي	السكن الريفي	المجموع
2004	31.04	10.66	20.92	16.92	-	21.13	100
2005	33.66	25.29	-	1.15	-	39.88	100
2006	13.78	20.50	0.96	1.98	13.95	48.81	100
2007	18.54	17.04	04.71	02.93	15.12	41.61	100
2008	29.69	19.36	0.37	03.52	11.79	35.24	100
2009	48.37	08.76	-	04.01	12.53	26.31	100
المجموع	29.75	17.38	04.02	04.68	08.36	35.80	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق .

– نلاحظ من الجداول أن عدد الوحدات السكنية التي تم برمجة انجازها وفق مختلف الصيغ هو عدد معتبر

حيث فاق مليون ونصف مليون وحدة خلال الفترة 2004 – 2009، كما أن السكنات الإجتماعية و الريفية مثلث أكثر من 65% من النسبة الكلية، و يلاحظ أيضا تزايد الاهتمام بصيغة السكنات التساهمية التي فاقت نسبتها 17%.

– تعود النسبة الكبيرة التي تمثلها السكنات الريفية المسطرة خلال الفترة 2004 – 2009 إلى استراتيجية السلطات العمومية بخصوص عملية التنمية، حيث ركزت هذه الاستراتيجية على مبدأ التوازن الإقليمي ومعالجة الآثار السلبية لمخلفات أزمة التسعينات، فإعادة بعث وتطوير الإنتاج الفلاحي ومختلف الأنشطة الاقتصادية بالمناطق الريفية، يتطلب أولا توفير الشروط الضرورية لتحسين معيشة السكان، كما أن الأزمة الأمنية وتبعاتها الاقتصادية في فترة التسعينات جعلت الكثير من سكان الأرياف ينزحون إلى المدن الكبرى .

ا تسبب في المشاكل إقتصادية كبيرة بهذه المدن كما تسبب في تراجع التنمية، وهذا ما جل السلطات العمومية تولي أهمية كبرى لصيغة السكن قصد التشجيع على التنمية.

و نمسر النسبة الكبيرة التي تمثلها السكنات الإجتماعية بكونها موجهة للافراد محدودي الدخل الذين يمثل السكن الإجتماعي حلهم الوحيد وهم يمثلون شرائح واسعة من المجتمع، كما يعود تزايد الإهتمام بصيغة السكن التساهمي إلى رغبة السلطات العمومية في إيجاد صيغة توافقية تتناسب أفراد المجتمع الذين بإمكانهم الحصول على دعم في إطار هذه الصيغة.

كما يمكن للدولة إنقاذ التكاليف عن طريق مساهمتهم الفردية.

أما فيما يخص المشاريع الكبرى التي تخص قطاع السكن 2010- 2014 فينتظر الانطلاق في برنامج إنجاز 02 مليون وحدة سكنية، تسلم منها 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي 2010-2014، وتستكمل الحصة المتبقية بين 2015-2017.

استعرضنا في المباحث السابقة شكل التطور والنمو في الائتمان الممنوح للخزينة وفروع القطاع العام والخاص خلال الفترة 2001-2014. إلا أن ذلك يتوقف على عدة اتجاهات منها معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي بشكل يعادل على لأقل معدل الزيادة في الائتمان المصرفي ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الاستجابة السريعة لزيادة العرض الكلي في الاقتصاد.

المبحث الثالث :دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية

– يتناول هذا المبحث بعض المؤشرات التحليلية لتقيم دور النظام المصرفي في تقديم الإئتمان لتمويل التنمية الإقتصادية من خلال قدرة هذه المؤشرات في بيان الأثر التضخمي أو الإنكماشي الذي يحدثه النظام المصرفي بتقديمه للإئتمان شكل لايتناسب و حجم النشاط الإقتصادي . و سوف يتم عملية التقييم من خلال إستعراض عدد من المؤشرات يحددها الفكر الإقتصادي .

المطلب الأول : معامل المرونة الداخلية للإئتمان المصرفي في الإقتصاد

– تشيير العلاقة المنطقية بين الإئتمان المصرفي و الناتج االداخلي الإجمالي إلى وجود علاقة طردية بينهما إستندا إلى آلية الإقراض في الحياة الإقتصادية ، فإذا لم تتسق العلاقة فقد يكون ذلك مؤشرا على نقص فاعلية و دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية ، لذلك فإن المنطق يقتضي أن يكون حجم هذا الإئتمان بمستوى لا يخلق ظغوطا تضخمية أو إنكماشية داخل الإقتصاد الوطني ، و تمكن التعرف على ذلك من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في إجمالي الإئتمان المصرفي و التغير النسبي في الناتج الداخلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) و هي العلاقة التي يشار إليها بما يسمى بالمرونة الداخلية (1) ، التي تأخذ الصيغة التالية :

Δ الإئتمان المصرفي / الإئتمان المصرفي– Δالناتج الداخلي الإجمالي / الناتج الداخلي الإجمالي

و المنطق الإقتصادي في هذه العلاقة هو أن يكون معامل المرونة مساويا إلى الواحد الصحيح اتعادل الزيادة في حجم الإئتمان المصرفي مع الزيادة في الناتج الداخلي ، أما إذا كان يزيد أو يقل عن الواحد الصحيح فإنه يعتبر مؤشرا عن وجود حالات تضخمية أو إنكماشية حادة أو ضعيفة حسب بعد أو قرب المعامل عن الواحد ، و مرجع ذلك يعود إلى التوسع في حجم الإئتمان المصرفي يؤدي أساسا إلى في الزيادة في المعروض النقدي داخل الإقتصاد ، فإذا لم يتسق ذلك التوسع مع توسع مماثل في حجم النشاط الإقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى ضغوط تضخمية تعكس بآثار سلبية على معدل النمو الإقتصادي و أهداف التنمية .

– في حين تحصل نتائج معاكسة فيما لو إنكمش الإئتمان المصرفي و بشكل لا يتناسق و النشاط الإقتصادي ، مع الإشارة إلى أن العلاقة بين الإئتمان المصرفي و النشاط الإقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ، إنما

تتوقف على البنيان الإقتصادي و المالي للدولة و على المكان الذي يحتله النظام المصرفي في النشاط الإقتصادي و على طبيعة و حجم السوق النقدية و سوق رأس المال .

– و على أية حال فإنه توجد داخل كل دولة و في مرحلة معينة من تطورها علاقة صحية بين حجم الإئتمان و حجم الناتج الحقيقي يتناسب مع تحقيق متطلبات الإستقرار و مرحلة التنمية ، و هذه النسبة الصحيحة لابد أن نكون السلطات النقدية على علم بها و مما لاشك فيه أن تتجاوز هذه العلاقة أو نسبة إنما يعرض الإقتصاد الوطني إلى خلل واضح في إستقراره ، و بالتالي في هذه التنمية بشكل عام .

الجدول رقم (20) : معامل المرونة الداخلية للإئتمان المصرفي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001 -2014) **الوحدة : مليار دج**

البيان / السنوات	الإئتمان المصرفي (مليار دج)	الناتج الداخلي الإجمالي PIB	ΔالإئتمانΔ / الإئتمان	ΔالناتجΔ / الناتج	معامل المرونة الداخلية
2001	1127,6	518,84	–	–	–
2002	1482,9	536,11	31,51	3,32	9,46
2003	1653,87	572,02	11,52	6,70	1,71
2004	1720,85	662,39	4,04	-15,80	-0,25
2005	2045,23	770,66	18,85	16,38	1,15
2006	3238,00	943,55	58,32	22,40	2,60
2007	4659,15	1071,02	43,89	13,51	3,24
2008	4551;9	1184,01	43,88	-10,55	-4,15
2009	3086,5	10034,3	-32,17	-747,48	0,04
2010	3268,1	12049,5	5,88	20,08	0,92
2011	3726,51	14384,8	14,02	19,38	0,72
2012	4297,46	16160,0	15,32	12,34	1,24
2013	4297,5	19089,4	0,0009	18,12	0,00004

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على إحصاءات البنك الدولي

– يظهر من الجدول أن معامل المرونة الداخلية قد تعرض خلال الفترة 2001 – 2014 لتذبذب خلال سنوات التحليل ، و قد أسفر هذا التذبذب عن تقلبات سوا ء بالارتفاع او الانخفاض.حيث ان معامل المرونة الداخلية كان اكبر من 1 خلال كل ا لفترة ما عدا سنة 2004 و 2008 مما يشير الى ضغط تضخمي سببه التجاوز الكبير لحجم الائتمان المقدم من طرف البنوك

– في حين ان السنتين 2004 و 2008 تميزت بمعامل مرونة اصغر من 1 و هو ما يعبر عن حالات انكماش ظاهر ,حيث بلغ هذا المعامل اوجه سنة 2008 بمقدار 4.15 ، حيث إنخفض خلالها حجم الإئتمان في حين إرتفع الناتج المحلي .

– و بالتالي فإن الدلالة التي تعكسها معاملات المرونة الداخلية للإئتمان المصرفي إنما تعبر عن التناسب غير العادي و غير المنظم في غالب الأحيان فيما بين الإئتمان المصرفي و النشاط الإقتصادي ، و يشير ذلك أن النظام المصرفي و من خلال سياسته الإئتمانية قد ساهم إلى حد كبير في إحداث فجوات تضخمية.

المطلب الثاني : معيار فائض المعروض النقدي

يتم إستخدام معيار فائض المعروض النقدي في تقدير الوقوع في حالة التضخم النقدي بسبب الإئتمان المصرفي و يعبر عن هذا المعيار بالمعادلة التالية :

$$G = D - \frac{D}{PIB} * PIB$$

حيث ترمز G للتضخم النقدي في حين تعبر D عن حجم الإئتمان المصرفي و PIB عن الناتج الداخلي الإجمالي (بأسعار الثابتة) و D و PIB عن التغير في كل منهما ، أما $\frac{D}{PIB}$ فإنهما تمثل الطلب على الإئتمان المصرفي أي نصيب الوحدة المنتجة في الناتج الداخلي الإجمالي من الإئتمان المصرفي .

الجدول رقم (21) : فائض المعروض النقدي للإئتمان المصرفي في الجزائر

الوحدة : مليار دج

البيان / السنوات	قيمة التغير في الإئتمان المصرفي(1)	التعيرفي الناتج الداخلي الإجمالي (2)	الطلب على الإئتمان المصرفي (3)	4=3*2	فائض المعروض النقدي (1)–(4)
2001	-	-	2,17	-	-
2002	355,3	17,27	2,76	47,66	307,64
2003	170,97	35,91	2,89	103,77	67,2
2004	66,98	90,37	2,59	234,05	-167,07
2005	324,38	108,27	2,65	286,91	37,47
2006	1192,77	172,89	3,43	593,01	599,76
2007	1421,15	127,47	4,35	554,49	866,66
2008	9892,77	112,99	12,29	1388,64	8504,13
2009	-11465,4	8850,29	0,30	2655,08	-14120,4
2010	181,6	2015,2	0,27	544,10	-362,5
2011	458,41	2335,3	0,25	583,82	-125,41
2012	570,95	1775,2	0,26	461,55	109,4
2013	0,04	2929,4	0,22	644,46	-644,42
2014	-23,95	1,8	0,54	0,97	-24,92

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم 22

- يبين الجدول رقم (21) فائض المعروض النقدي للإئتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة 2001 – 2014 حيث أن قيمت الإنكماش النقدي الذي أحدثه الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تميز بالقيم السلبية السنوات 2004-2010-2011-2013، تباينت هذه القيم بالإنخفاض و الإرتفاع ، لتنخفض أو

تزيد من حدة الضغوط الإنكماشية التي يحدثها الإئتمان ، حيث بلغت حدتها سنة 2009 بقيمة (14120,4-)مليار دج .

– في حين يلاحظ من الجدول أن هناك فائضا في المعروض النقدي أحدثته البنوك التجارية من خلال ما قدمته من إئتمان ، ساهم في زيادة الضغوط التضخمية حيث بلغت حدتها سنة 2008 قيمة (8504) مليار دج.

المطلب الثالث: معيار معامل الإستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي

– يعد معيار معامل الإستقرار النقدي من ضمن المؤشرات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في سياسته للتعرف على الإتجاه التخمية أو الإنكماشية في الإقتصاديات النامية ، و يعتمد في ذلك على المنهج النقدي فيربط الصندوق بين نسبة النمو في الإئتمان المصرفي و النمو في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي .

معامل الإستقرار النقدي = معدل النمو في الإئتمان المصرفي / معدل النمو في الناتج الداخلي الحقيقي

– و محتوى هذا المعيار هو أن معدل الزيادة في حجم الإئتمان المصرفي خلال فترة زمنية معينة ، بمقدار يفوق معدل الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة الزمنية يؤدي إلى إختلاف بين العرض الكلي و الطلب الكلي و يعتبر ذلك في رأي الصندوق دليلا على التضخم ، و ذلك بسبب الضغط على الأسعار نحو تزايد ، لذلك فالتوازن العام للإقتصاد يتطلب تحقيق التوافق بين النوعين من التدفقات حجما و نوعا مع الأخذ بعين الإعتبار الهيكل الإقتصادي و المالي للدولة و طبيعة السوق النقدية و سوق رأس المال و مكانة النظام المصرفي في الهيكل المالي للإقتصاد .

الجدول (22) : الإستقرار النقدي للإئتمان المصرفي في الجزائر من 2001–2013

البيان / السنوات	الإئتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان	الرقم القياسي له	الناتج الداخلي الاجمالي	معدل نموه	الرقم القياسي له	معامل الاستقرار النقدي
2001	1127,6	-	100	518,84	-	100	-
2002	1482,9	31,50	131,5	536,11	3,32	103,32	9,48
2003	1635,87	10,31	110,3	572,02	6,69	106,69	1,45
2004	1720,85	5,19	105,1	662,39	15,79	115,79	0,32
2005	2045,23	18,84	118,8	770,88	16,37	116,37	1,15
2006	3238,00	58,31	158,3	943,55	22,39	122,39	2,60
2007	4659,15	43,88	143,8	1071,02	13,50	113,50	3,25
2008	4551,15	-2,31	97,68	1184,01	10,54	110,54	-0,21
2009	3086,5	-32,18	67,81	10034,3	747,4	847,4	-0,04
2010	3268,1	5,88	105,8	12049,5	20,08	120,08	0,29
2011	3726,51	14,02	114,0	14384,8	19,38	119,38	0,72
2012	4297,46	15,32	115,3	16160,0	12,34	112,34	1,24
2013	4902,46	14,07	114,0	19089,4	18,12	118,12	0,77

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا الجدول رقم (21–22) .

– يبين الجدول أعلاه معامل الإستقرار النقدي بالنسبة للإئتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة (2001 -2013) .

– و يقيس هذا المعامل درجة إستقرار مستويات الأسعار ، و على العموم إذا زاد المعامل عن الواحد الصحيح فهو دلالة على وجود ضغوط تضخمية و إذا قل عن الواحد فهو دليل على قوى إنكماشية . أما اذا كانت قيمة هذا المعامل عند الحساب تساوي واحد فهذا يعتبر عن حالة الاستقرار النقدي نظرا لتوازن العلاقة بين الإئتمان المصرفي و الناتج الإجمالي .

- حيث يظهر من الجدول أن الفترة التي تميزت بحالة عدم إستقرار نقدي في صورة إنكماش هي سنة 2008- 2009.حيث بلغ التضخم معدل 0.21 سنة 2009

- أما بالنسبة للتضخم فقد بلغ معدل عالي سنة 2002 بقيمة 9.48 مليار دج .

- و تؤكد النتائج السابقة ما ذكر سابقا من أن الساسية الإئتمانية للنظام المصرفي الجزائري جعلت الإئتمان المصرفي لم يتناسق و التغيرات في النشاط الإقتصادي ، لذلك يمكن القول في ضوء نتائج هذا المعيار ، أن النظام المصرفي لم يمارس دوره في إحداث الإستقرار النقدي داخل الإقتصاد الوطني بل ساعد في إحداث حالات عدم الإستقرار ذلك لأن جميع المعاملات تزيد أو تقل الواحد الصحيح سلبا و إيجابا .

خاتمة الفصل الثالث :

– تناول هذا الفصل أهمية الإئتمان المصرفي في عملية التنمية الإقتصادية و دور مؤسسات هذا النظام و فاعليتها في منحه بما ينسجم و إحتياجات القطاعات المصرفية بإعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية في السوق الإئتمان .

– و بعد ذلك تم إستعراض سياسات البنك المركزي و البنوك التجارية و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط كبنك تجاري متخصص في تمويل السكن ، و قد جاء هذا الإستعراض من خلال بيان شكل الإئتمان المقدم و معدل النمو فيه و مدى التناسب و حجمه و الظروف الإقتصادية ، و أظهر التحليل كذلك أن هناك تفاوت بين البنوك في تمويل التنمية الإقتصادية .

– و تناول هذا الفصل كذلك عدد من المعايير التحليلية لتقييم دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر ، و قد أسفرت عملية التقييم هذه إلى ملاحظات أساسها التزايد في حدة الضغوط التضخمية و الإنكماشية التي إحدثها الإئتمان المصرفي داخل الجزائري .

–الفصل الأول تطرقنا إلى الجهاز المصرفي و هو مكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور **الذي تؤديه** ،و الذي لأجله انشات ،و يرجع هذا التخصص الدقيق و الرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية و الثقة ،و تختلف البنوك من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي و الاقتصادي ،و مدى تطور التعاملات و الأنشطة الاقتصادية فيه.

–و بالتالي للنظام المصرفي دور هام في الحياة الاقتصادية من خلال القيام بدور الوسيط بتجميع الأموال الفائضة من الأفراد و المؤسسات و إقراضها إلى أصحاب العجز لتمويل مختلف الاستثمارات للدفع بعجلة التنمية.

– أما الفصل الثاني تناول التنمية الاقتصادية – مفهومها ، أهدافها ، أهميتها و توصلنا إلى أنها عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي و الازدهار و ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم الدولة باتخاذها من اجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج و الدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة .كما وضحنا أيضا أوجه الاختلاف بينها و بين النمو الاقتصادي .

–و توجد العديد من العقبات التي تواجهها منها اقتصادية و سياسية .كما تتطلب عملية التنمية مجموعة من المصادر لتمويلها ، من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصدر تعتمد عليه الدول لتمويل تنميتها الاقتصادية في ظل غياب سوق مالية متطورة.

المبحث الأول : مدخل إلى التنمية الإقتصادية

المطلب الأول : مفاهيم أساسية في التنمية الإقتصادية

❖ تعريف التنمية الإقتصادية [1] :

– تتعدد تعاريف التنمية الإقتصادية فيعرفها البعض بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم" . هذا الإنتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيات والهيكل الإقتصادي و يعرفها آخرون "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي ".

– و على هذا العموم فإن التنمية الإقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه ، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة ، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي ، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

- ينقسم الفكر الإقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسين[2] :

- أحدهما الفكر الإقتصادي الغربي ،ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي ، ولايميز غالبا بين النمو والتنمية ، ويؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها :" العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى زيادة دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

- أما التيار الأخر فيمثله إقتصاديو الدول النامية ، و يؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها عملية مجتمعية واعية تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية – إجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة

---

1 – محمد عبدالعزيزعجيمة ، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، كلية التجارة** " ، جامعة الاسكندرية ، ص 81-82

2– عبير شعبان عبده – سحر عبدالرؤوف القفاش ،" **التنمية الإقتصادية ومشكلاتها**" ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر والتوزيع ، ص ص 82-83

من أفراد المجتمع ، وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر و الجهل والمرض ، و يتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله ، أي أنها العملية التي تسمح بانتقال الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم.

– بشكل عام ، يشير مفهوم التنمية الإقتصادية إلى الإجراءات المستدامة و المنسقة التي يتخذها صناع السياسة و الجماعات المشتركة ، و التي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة و الصحة الإقتصادية لمنطقة معينة.

كذلك يمكن أن تشير التنمية الإقتصادية إلى التغيرات الكمية و النوعية التي يشهدها الاقتصاد[1].

المطلب الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها

1/ أهمية التنمية الاقتصادية[2] :

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين .
- توفير السلع والخدمات اللمطلوبة لاشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي .
- تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات .
- تحقيق الامن القومي للدولة و الاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- زيادة الدخل القومي .

2/ أهداف التنمية الاقتصادية[3]:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم لذلك يمكن أن نبرز بعض الأهداف :

أ– زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بل هذه أهم هذه الأهداف على الاطلاق ذلك بأن الغرض الآساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و إنخفاض مستوى

1– سهيلة فريد النباتي ، التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2015 ، ص09

2– **سهيلة فريد النباتي ، التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل ، نفس المرجع ص 62**

3– كمال بكري ، التنمية الإقتصادية ، الإسكندرية للنشر ،

معيشة أهلها و أطراد نمو سكانها ، و لاسبيل إلى القضاء على هذا الفقر ، و إنخفاض مستوى معيشة و تحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي ، و الدخل القومي الذي نقصده زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتهجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

ب- رفع مستوى المعيشة :

- يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة إقتصاديا ، و ذلك أنه من المعتذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن و غيره و تحقيق مستوى ملائم للصحة ، و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق ، و بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات .

ج- فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب ، و إنما هي أيضا وسيلة لزيادة رفع مستوى المعيشة بكل مايتضمنه هذا التعبير من معان .

ح- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات : هذا الهدف للتنمية الإقتصادية في الواقع هدف إجتماعي ، إذ أنه معظم الدول المتخلفة ، نجد أنه على الرغم من إنخفاض الدخل القومي ، و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، فإننا نرى فرقا شاسعا و فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات ، إذا تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي ، بينما لاتمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا بنسبة بسيطة جدا من ثروته كما لاتحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي .

المطلب الثالث : التميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

- تعتبر التنمية و النمو الإقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الإقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الإقتصادية و أكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها و إزدهار شعبها ، و لكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية .

- :ا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد و النمو الديمغرافي و إنتاجية العمل ، و هذا النمو يقتضي سلسة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي حتى نضمن إستمراره ، فإن التنمية الإقتصادية تعرف أيضا بأنها :" مجموع التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية المرافقة للنمو".

و يمكن تعريف التنمية بأنها:" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ، و تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي إستنادا إلى قواه الذاتية ، لضمان تواصل هذا النمو الإقتصادي و اتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ، و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية [1]" .

- فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل ، و للنظام الإجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل ، كما عرفت أيضا بانها : " تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية ، و خلق تنظيمات أفضل ".

- و يرى بونيه " أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي ، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة ، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي : إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة "

- أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن " النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي ، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، بعبارة أخرى : تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، و بما أن أي شيء ينمو لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لاتتحقق دون تغير جذري في البنيان الإقتصادي و الإجتماعي ، و من هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البيياني ، الدفعة القوية و الإستراتجية الملائمة .

- من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي : حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالاضافة إلى زيادة الناتج و زيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها

- إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ، و منه نستطيع القول : إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الى :

- إحداث تغيير هيكلي في الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات .

- ضمان الحياة الكريمة للأفراد .

- ضمان إستمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي ، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد ، و الموجه للاستثمار[1].

1- جلال حشيب ،"**النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات**"، www.alukah.net .

– جدول رقم (01) يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الاقتصادية
- ون اتخاذ آية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع . - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات . - لايهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد . - لايهم مصدر زيادة الدخل القومي.	– عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغييرالبنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده . – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها . – بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة . – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعيه .

المصدر : من إعداد الطالبين

المبحث الثاني : نظريات وعوائق التنمية

المطلب الأول : نظريات التنمية الإقتصادية

– إن التنمية الإقتصادية ليست مجرد زيادة زيادة في الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة في فترة زمنية معينة ، بل هي أيضا إستراتجية معينة لتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها ، و تتمثل إستراتجية التنمية الإقتصادية في هاتين النظريتين .

1 – نظرية التنمية المتوازنة [2] :

إن أبرز رواد هذه هم : نوركس ، و آرثر لويس ، و سيستو فيسكي ، زور شتاين رودان .

حيث نصت هذه النظرية على وضع الخطوط العريضة عند الحواجز التي تعيق التنمية ، بالنسبة إلى الدول المتخلفة التي ن أبرز سماتها إنخفاض الدخل الذي يعيق تراكم رأس المال ، لذا يحتم على الدول هذه الرفع من دخلها القومي ،

1 - جلال خشيب ،"**النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات**"، مصدر سبق ذكره

2 – محمد مروان السمان ، محمد ظافر محيك ، "**مبادىء التحليل الإقتصادي**" ، جامعة عمان ، دار الثقافة للنشر ، 1998،ص 403 .

كما تعرف جملة من المشاكل تتصدرها ضيق الأسواق المالية ، و قلة الإستثمارات ، لأن الطلب غير مرن بسبب ضعف الدخل ، و لتوسيع هذه السوق يستوجب إقامة صناعات رائجة على المدى القريب ، لكن الإشكال ينحصر في نقص الموارد المالية ، حيث أحل نوركس الرأسمال الأجنبي محل إمكانية نمو الصادرات ، و هذا من أجل تغطية الواردات من الموارد اللازمة للتصنيع ، و من أجل هذا فقط وضع نوركس 03 نماذج لبناء قاعدة صناعية .

النموذج الأول : النمو بواسطة الصادرات من الموارد الأولية .

النموذج الثاني : النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير

النموذج الثالث : النمو بواسطة الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية .

- فالبنسبة للنموذج الأول و الثاني فالدول المتخلفة واجهتها عوائق كعجز صادرتها وحواجز وضعتها الدول المتقدمة ، لذلك لم يبقى سوى النموذج الثالث الذي يعيقه ضيق الأسواق الداخلية ، التي تضعف الحافز على الإستثمار وسوف نفسر هذا الضعف من خلال المخطط التالي :

الشكل رقم (01) : العوائق التي تعيق النموذج الثالث

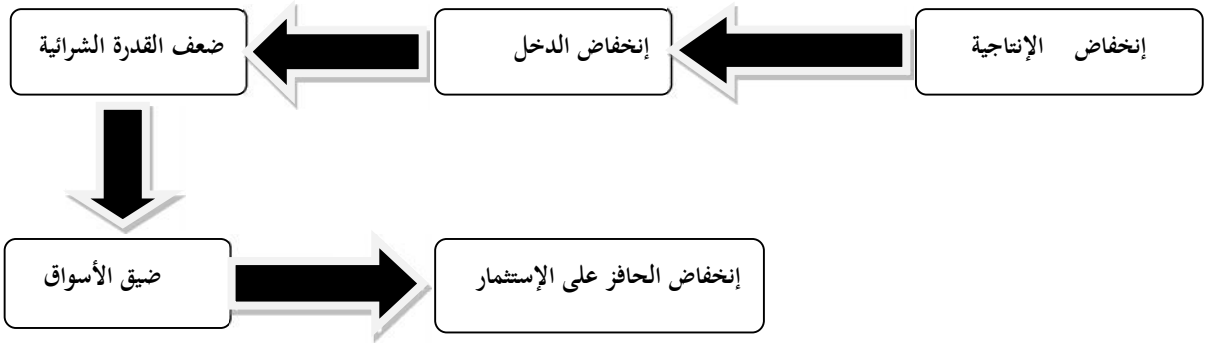

المصدر :كامل البكري ، التنمية الإقتصادية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1998، ص 84

– كما لابد من توزيع الإستثمارات على الصناعات المتعاملة لتغطيتها الطلب الإستهلاكي النهائي ، هذا مايدفع بنصيب الفرد إلى الإرتفاع [1] ، و كذلك بالنسبة للإستثمار و الإنتاجية و الدخل و الإستهلاك ، مما يؤدي إلى توسيع

1- كامل البكري ،" **التنمية الإقتصادية**" ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1998، ص 84

نطاق السوق . و بهذا يتلخص مضمون مايسمى بنظرية النمو المتوازن التي تستوجب تزامن جميع القطاعات الصناعية ، لذا فإن الإستثمار في صناعة معينة تخلق فرص الربح ، تهيء فرص الإستثمار في صناعات أخرى و العكس صحيح .

– و نظرا لنقص المواد المحلية المتاحة فقد ركز – نوركس – على الأموال الأجنبية من أجل البدء بتنشيط حالتها الإقتصادية و توسيع أسواقها الداخلية .

2/ نظرية التنمية غير المتوازنة :

لقد كان فرانسوا بيرو ، سباقا للدفاع عن نظرية التنمية غير المتوازنة ، التي تتطلب توزيع الإستثمارات بشكل غير متوازن على كل القطاعات الإقتصادية ، لكن " هيرشمان " كان أكثر دقة ، فقد لخص مضمون هذه النظرية حول سلسلة متصلة من إختلالات التوازن و كل إختلال يولد قوى مصححة له ، لكن هذا الإختلال سوق يخلق بدوره إختلالا آخر أو جديد في التوازن ، و هكذا مما يدفع بنتيجة التنمية إلى الأمام .

– و يمكن تفسير الفكرة التي تدور حولها هذه النظرية في المخطط التالي :

الشكل رقم (02) : يوضح نظرية التنمية غير المتوازنة

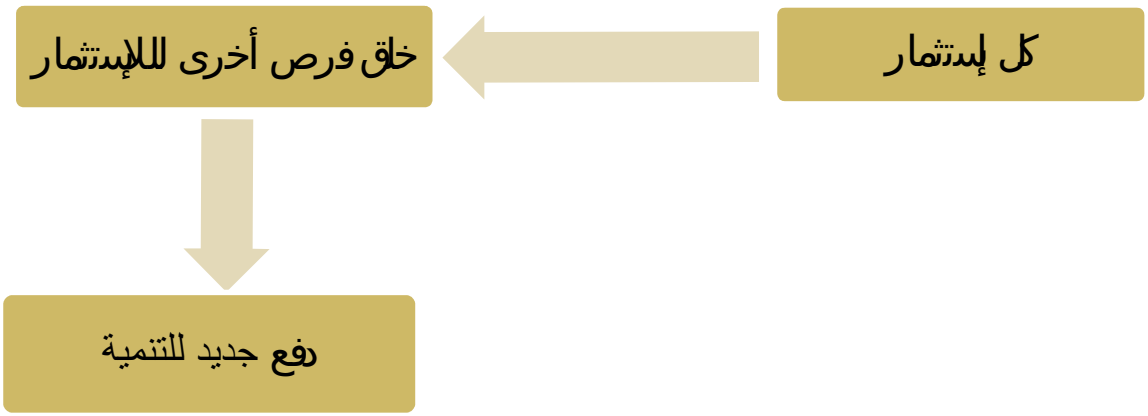

المصدر : كامل البكري ، التنمية الإقتصادية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1998، ص 85

المطلب الثاني : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

– فمصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الإقتصادية و ليس العكس ، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الإقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية ، و هذا ماسنحاول إدراجه في هذا الجزء :

أولا / مصادر التمويل المحلية :

– يمكن النظر إلى وسائل التمويل من جانبين :

الأول : الوجه الحقيقي ، و يعني الموارد الحقيقية التي تتمثل في سلع الإستهلاك و سلع الإستثمار .

الثاني : الوجه النقدي ، و يعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية

– و تتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها مايأتي[1]:

1/ الإدخار : هو الجزء المتبقي من الدخل الشخصي والذي يستخدم بأغراض التوسعات المسقبلية ، فالسياسة الإدخارية الرشيدة يجب أن تعمل على تحقيق فائض إقتصادي و يستخدم هذا الفائض لأغراض التنمية ، و من الضروري توزيع الفائض الإقتصادي بين الإستهلاك و الإستثمار ، و ذلك لأن عرض السلع و الخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للإستثمار و هذا يتطلب تقليل الإستهلاك الحالي لكي تزداد الإستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج ، و لاتزداد الإستثمارات إلا إذا وجدت المدخرات التي تعمل على تحفيز عجلة النمو الإقتصادي .

1–1– الإدخار العائلي : يتمثل في مايتم الإحتفاظ به من فائض بين مايحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الإستهلاكية ، و تفسر المعادلة التالية هذا التعريف :

الدخل = الإستهلاك + الإدخار

$$y= C+s$$

1– جابر أحمد بسيوني – محمد محمود مدلهي ، "**التنمية الإقتصادية (مفاهيم – نظريات – تطبيقات)**"، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2012 ، ص 117

1-2- إدخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال) :

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشئات و شركات القطاع الخاص ، إلى جانب الإحتياطات المختلفة والمقتطعة من الأرباح ، من أهم مكونات إدخار القطاع الخاص ، و التي تمكن إستثمارها في شراء الأسهم و السندات الحكومية ، هذا يتضح في المعادلة التالية :

إدخار القطاع الخاص = الأرباح غير الموزعة + إجمالي الإحتياطات [1] .

1-3- إدخار القطاع الحكومي :

الإدخار الحكومي تمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي . و من المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيرادتها مما يضطرها إلى الإلتجاء إلى مدخرات قطاع الأعمال لسد العجز[2].

2/ الضرائب : تعتبر الضريبة الوسيلة التي يتم بموجبها تمويل جزء من الدخول لدى الأفراد و الشركات إلى الحكومة ، و تستخدم هذه الضريبة من قبل الحكومات لأغراض الإنفاق الجاري و كذلك لأغراض الإستثمار ، هذا النوع من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية و يرفع من معدل نمو الناتج و نمو التراكم الرأسمالي .

3/ التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) :

و يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الإستثمار و ذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الإئتمان من قبل البنوك من دون الحاجة إلى وجود إدخار مسبق ، و تلجأ الحكومة إلى هذا النوع من التمويل عندما تريد تغطية العجز في الموازنة العامة ، و ذلك من أجل دفع النمو الإقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي و الذي تغطيه من خلال طبع نقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية و تحصل على الإئتمان مقابلها .

4/ إستخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل :

1- مرام تيسير مصطفى الفرا ،" **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الفلسطينية** " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في إقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ، سنة 2012، ص 45-46

2 – مدحت القريشي ،" **التنمية الإقتصادية** "، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2007 ص 192

و ذلك لأن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل و الإستخدام و خاصة في بداية مرحلة التنمية فيها ، لذلك تم تحميل القطاع الزراعي النصيب الأكبر من تكلفة التصنيع ، كما هو الحال في فرنسا أو الإتحاد السوفياتي و اليابان [1].

ثانيا / مصادر التمويل الخارجية : و تتمثل في :

1/– مصادر التمويل الخاصة : و تنقسم مصادر التمويل بدورها إلى قسمين هما :

1–1– الإستثمار الأجنبي المباشر : و هو إستثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشئات إقتصادية تقع داخل البلد المضيف الإستثمار ، و إن كلمة كلمة المباشر تعني سيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشئات التي توجد داخل البلد المضيف .

1– 2– القروض التجارية : تعتبر من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للدول النامية و التي نمت بشكل سريع . وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع من القروض هي : قروض السندات – قروض مصرفية تجارية – إئتمانات التصدير [2] .

مصادر التمويل الرسمية : و تشمل نوعين من التدفقات .

2– 1– التدفقات الثنائية (الحكومية) : ن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية ، أي أنها تتضمن عنصر المنحة ، و لهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية .

2–2– التدفقات متعددة الأطراف : و تتم من خلال المنظمات و الوكالات الدولية والمساعدات الإنمائية الرسمية تشمل المنح الثنائية ، و القروض ، و المساعدات الفنية و كذلك التدفقات متعددة الأطراف التي تقدم من طرف المنظمات و الوكالات الدولية .

1 – مدحت القريشي ،" **التنمية الإقتصادية** "، مرجع سابق ، ص ص 192– 196

2 – جابر أحمد بسيوني – محمد محمود مدلهي ، "**التنمية الإقتصادية (مفاهيم – نظريات – تطبيقات)** "، مرجع سابق ، ص ص 128– 138

المطلب الثالث : عوائق التنمية الإقتصادية .

التنمية الإقتصادية مثلها مثل جميع العمليات الإقتصادية تواجهها عدة عوائق و عقبات سواء كانت إقتصادية أو سياسية .

1/ العوائق الإقتصادية :

من أهم هذه العوائق الإقتصادية هو عائق الفقر الموضح في الشكل التالي :

– الشكل رقم (03) يوضح الدائرة المفرغة للفقر :

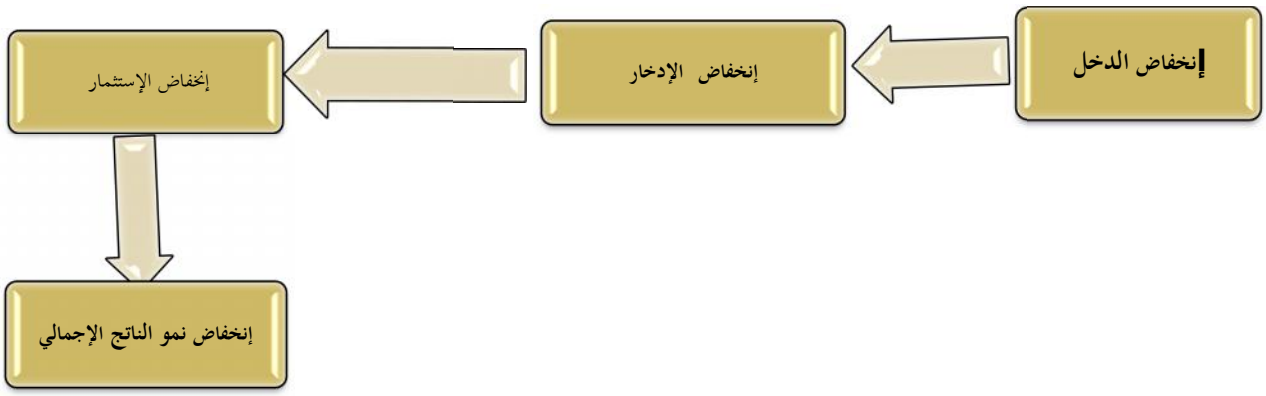

المصدر : فريد بشير طاهر ، التخطيط الإقتصادي ، دار النهضة العربية ، سنة 1998 ، ص 01.

– كل هذه الحالات الواردة في المخطط و في ظل زيادة معدل النمو السكاني و إستمرار الوضع بهذا الشكل يجعل الدول تحول دون تحقيق طموحاتها التنموية مما يدفعها إلى اللجوء للتمويل الخارجي و هذا لايعني أن النمو يعتمد فقط على رؤوس الأموال فحسب و إنما كذلك على كفاءة و حسن إستغلال الفرص الإستثمارية المدروسة والمجدية إقتصاديا [1].

2/ العوائق السياسية :

1 – فريد بشير طاهر ،" **التخطيط الإقتصادي** "، دار النهضة العربية ، سنة 1998 ، ص 01.

ليس فقط المعوقات الإقتصادية هي التي تعيق التنمية بل هناك عوائق سياسية و المتمثلة في :

أ– عدم الإستقرار السياسي :

إن أغلبية الدول المتخلفة عانت مشكل عدم الإسقرار السياسي ، فقد ضاعت سنوات كثيرة و هي تحاول إسترجاع في الوقت الذي كانت فيه الدول مستعمرة تحقق النمو الإقتصادي ، مما جعل الفارق يكون كبيرا بين الصناعية و الدول المختلفة .

حيث لايمكن تصور التنمية الإقتصادية في جو من التوتر و الإضطراب السياسي ، لذا فإن الإستقرار السياسي يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية و ليس بغريب أن تظهر على المسرح قضية التنمية بوصفها قضية سياسية من الدرجة الأولى ، و تحقيق الإستقرار السياسي و الإقتصادي شرط هام و أساسي وهو السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع و بالتالي تحقيق القدرة على توجيهها و إستغلالها بالشكل الذي يراه المجتمع ملائم [1] .

ب– ضيقق السوق المحلية :

كثير من المستثمرين يواجههم مشكل ضيق الأسواق مما يدفع بهم إلى اللجوء إلى الأسواق الخارجية ، و هذا بإنتهاج سياسة التنمية المنتهجة إلى الخارج و الإستفادة من ضمانات المنظمة العالمية للتجارة .

– ولكن يمكن أن يكون الإتجاه إلى الأسواق الخارجية حل ، و لكنه ليس الحل الأمثل لأن هناك عائق آخر قد ينشأ وهو المنافسة العالمية و فرق الجودة والشهرة التجارية [2].

المبحث الثالث : النظام المصرفي و دوره في التنمية .

[1] – عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، دار النهضة العربية ، ص 218

[2] – فريد بشير طاهر ، التخطيط الإقتصادي ، ، مرجع سابق ، ص 04

المطلب الأول : مساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية .

1– الائتمان المصرفي للمشروعات وأهميته الاقتصادية:

يمكن القول من الناحية العلمية أن الوظيفة الرئيسية للبنوك ذات شقين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين ، و تقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين ، و يتفرع من هذين الشقين و بسببهما خدمات كثيرة يؤديها البنك لكلا الفريقين لهما أهميتها القصوى في النظام الإقتصادي بما يحقق البنوك المساهمة في خلق الجو المناسب و التربة الصالحة للتنمية و تطوير إقتصاديات البلاد و نتناول هنا في الشق الثاني من الوظيفة الرئيسية و هي منح القروض و السلفيات المختلفة أن يمنح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية .. و نبادر بالقول أن المساهمة الأساسية للبنوك ، كعضو حيوي في الحياة الإقتصادية للمجتمعات ، و هي الإئتمان البناء بالدرجة الأولى التي تتفق مع توفير الآمان لأموال المودعين و بما يحقق الرفاهية للمجتمع و نموه و ازدهاره و وظيفة منح الائتمان تعتبر من أهم و أخطر وظائف البنوك و ذلك لأن الأموال التي تمنحها التسهيلات الائتمانية ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لذلك تقوم إدارة البنك برسم سياسة الإئتمان بما يحقق له حسن و سلامة إستخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب ، و تقتضي السياسة الحكومية لتوظيف الأموال الملائمة بين ودائع البنوك من ناحية و إستخداماتها لهذه الودائع من ناحية أخرى خاصة من حيث نوع و حجم و آجال الودائع المتاحة لديها و ذلك بما يحقق أهداف خطة التنمية الإقتصادية القومية ، بالإضافة إلى الأغراض التمويلية العادية التي تقوم بها البنوك ، و ذلك أنها بحكم وظيفتها كوعاء المدخرات عليها إقراض هذه المدخرات المتاحة لديها و توزيعها على مجالات الإنتاج و الخدمات المختلفة لدفع عملية النشاط الاقتصادية[1] .

و يضاف إلى ذلك أن البنوك منشآت تهدف إلى الرفع ، و من الطبيعي أن أرباح البنوك تزداد كلما زادت القروض التي تمنحها ، غير أن حريتها هذه مقيدة في تحديد حجم قروضها لسببين :

– موقف السيولة لدى البنوك ، حيث نلتزم من ناحية أمام المودعين في سحب ودائعهم في أي وقت بإعتبارها ودائع تحت الطلب و من ناحية أخرى تلتزم البنوك أمام المقترضين بعدم رفض طلبات القروض السليمة بدعوى السيولة .

1– صلاح الدين حسن السيسي،" **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني** "، جامعة القاهرة ص21

– مدى ما يتوفر في القروض من ضمانات و ذلك لأهميتها و علاقتها المباشرة بالمركز المالي للبنك و سمعته و مدى مقدرته على تحقيق الربح .

– هذا و للتسهيلات الائتمانية نتائج إقتصادية هامة نذكر منها ما يلي :

1– تقدم التسهيلات الإئتمانية بدور هام في الحياة الإقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الإقتصادية لتوفير إحتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية و الخارجية المختلفة .

2– يؤثر حجم التسهيلات الإئتمانية على الحالة الإقتصادية العامة فالمبالغة في حجم الإئتمان قد يؤدي إلى آثار تضخم ضارة ، و الإنكماش في منح الإئتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها ، و بالتالي الحد من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية...لذلك يجب أن يكون الإئتمان متوازيا و ملبيا للإحتياجات التمويلية الفعلية للإقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة. و لذلك أيضا فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الإئتمان بوسائل مباشرة و غير مباشرة من خلال البنك المركزي و يساعدها في تلك القرارات الإئتمانية الصادرة عن إدارة الإئتمان بالبنوك حيث أن قرار الإئتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الإئتمانية للبنك و هي مرتبطة بسياسة الدولة و وجدت أصلا لتحقيق أهدافها[1].

3– تمويل خطة التنمية الإقتصادية القومية ، حيث يكون التمويل لغرض محدد و مواكب لسياسة الدولة ، و ذلك لتوفير الأموال اللازمة لقطاع الصناعة و الزراعة ، لما لها من دور حيوي في توفير إحتياجات المجتمع و المواطنين ، و رفع معدل نمو الصادرات ، و الحد من الإستيراد وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار ما يتناسب مع مراكزهم المالية، و بالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم بسهولة و يسر و تجنب التعرض للإختناقات أو الأزمات المالية.

4– تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لإعتمادات الإستيراد أو التصدير و إصدار خطابات الضمان المحلية و الخارجية.

5– المساهمة في مشروعات أخرى مثل المساهمة في بنوك و شركات تابعة و ذات مصلحة مشتركة ، و شركات إنتاج الدواء و الملابس و السياحة ...الخ[2].

1– صلاح الدين حسن السيسي، "**القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني** " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 21–22

2– صلاح الدين حسن السيسي،" **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني**" ، **مرجع سبق ذكره،ص 23**

المطلب الثاني: دور البنوك في التنمية الإقتصادية.

1) دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية:

تلعب البنوك المركزية دورا تنمويا أساسيا من خلال تمويلها المباشر و غير المباشر لعملية التنمية و من خلال عملها على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية[1] و قد إقتصرت الدراسات المنجزة على إستعراض دور البنك المركزي في معظم الإقتصاديات و عن أهميته في رسم السياسة النقدية و الرقابة على البنوك و تنظيم المعروض النقدي ، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي يسبق دوره في الرقابة ، و عادة ما تصنف أهداف البنوك المركزية إلى أهداف[2] تكتيكية أو طارئة من أجل الإستقرار النقدي في الأجل القصير و أهداف إستراتيجية أو إنمائية في الأجل الطويل ، و في جميع الإقتصاديات يتم عرض الأهداف الطارئة من خلال تشريعات تتعلق بالبنوك المركزية في حين لا ترد الأهداف الإنمائية صراحة إلا في لوائح البنوك المركزية في الإقتصاديات النامية ، بل يجب أن يكون الغرض الآساسي للبنك المركزي في الإقتصاد النامي هو أخذ المبادرة في إقامة جهاز مالي سليم لعملية التنمية الإقتصادية ، يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق مالية تلبي إحتياجات التنمية الإقتصادية و إشراف رقابي فعال على النظام المصرفي و تشريع سياسة نقدية و إئتمانية و ضمان سياسة لأسعار الفائدة تضمن التمويل المستمر لعملية التنمية الإقتصادية ، و بإقامة هذا الجهاز المالي السليم و المتفق مع المتطلبات التنموية يكون للبنك المركزي دورا فعالا في عملية التنمية الإقتصادية. و يبقى القول هو أنه حدثت حركة قوية لتأسيس البنوك المركزية بعد عام 1920 حيث أوصى المؤتمر المالي الدولي المنعقد في بروكسل عام 1920 أن تقوم الدول التي لم تؤسس بنوكا مركزية بإنشاء مثل هذه البنوك بأسرع وقت لا لهدف تثبيت و إعادة الإستقرار إلى الأنظمة المصرفية فحسب بل لصالح التعاون النقدي أيضا .

2) دور البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية :

[1]– عبد المنعم السيد علي ،" **دور السياسة في التنمية الاقتصادية**"، القاهرة دار نافع للطباعة ،1975 ، ص 168.

[2]– B.A.G.Ghandavarkar,Development Role of central Banks,finance and development vol24, n°04, decembre 1997)p.34

تكتسي البنوك التجارية أهمية بالغة و مركزية في الإقتصاد الوطني و أهم ما يلاحظ على نشاطها أنها توفر جزء مهم من أدوات الدفع للإقتصاد و هي تتداول يوميا كتلة نقدية كبيرة من الأموال السائلة و تزود الأفراد و القطاعات الإقتصادية بمقادير من العملة و القروض التي تحتاجها كما تحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي ، لذلك إن سلامة عملياتها و صحة سياساتها تعد من المتطلبات الضرورية لسلامة اشتغال الإقتصاد نفسه و ديمومة إستقراره و إمكانية تحقيق أغراضه[1]، و قد إحتل الإقراض الذي تقدمه البنوك التجارية دورا هاما و متزايدا في عملية التنمية في سائر النظم الإ تصادية لاتساع نطاق قدرتها على خلق النقود و لهذا فإن حجم القروض المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية إلى قطاعات الإقتصاد الوطني تؤثر تأثيرا محسوسا على عملية التنمية الإقتصادية .

3) دور البنوك المتخصصة في عملية التنمية الإقتصادية:

عادة ما تحجم البنوك التجارية عن إستخدام مواردها في قروض طويلة الأجل ، وتكتفي بالقروض قصيرة الأجل ، حيث لم تعد هذه المؤسسات الوحيدة القادرة على إعطاء الوحدات الإقتصادية الراغبة في الإقتراض كما أنها لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الإدخار، و من ثم ظهرت الحاجة إلى وجود نوع معين من البنوك ذات الطبيعة التخصيصية التي تتولى عملية الإقراض الطويل الأجل، و تقوم بمنح الإئتمان اللازم للقطاعات الإقتصادية ، و رغم أن هذه البنوك لا تهدف إلى تعبئة المدخرات وليس لها القدرة على خلق النقود الإئتمانية أو ما يسمى بنقود الودائع كالبنوك التجارية ، إلا أن أهميتها في عملية التنمية تكمن من خلال إرتباطها المباشر بتمويل النشاطات الإستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الإقتصادية المختلفة ، و لأهميتها هذه سميت هذه البنوك في كثير من الإقتصاديات ببنوك التنمية.

وتتميز البنوك المتخصصة عن غيرها من البنوك بأنها تعتمد في جزء كبير من مواردها على رأسمالها و على ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة ، كما تعتمد إعتمادا كبيرا على القروض التي تحصل عليها من السوق المالية ، و نظرا لما تواجهه هذه البنوك من نقص في الموارد المالية لمحدوديتها في قبول الودائع ، فإنها غالبا ما تلجأ إلى تقديم الإئتمان القصير الأجل و ممارسة بعض العمليات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية ، و رغم أن هناك إختلاف حول ممارسة البنوك المتخصصة لهذا النشاط إلا أن هناك رأي أخذ يدعو هذه البنوك إلى الدخول في ميدان التمويل الإستثماري القصير الأجل و ممارسة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية وقد تبنت منظمة

1 – عبد المنعم السيد علي ، **"إقتصاديات النقود و المصارف "** ، العراق : مطابع جامعة الموصل ، 1984 ، الجزء الأول ، ص ص 09 – 10

التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة هذا الإتجاه و إعتبرته من التطورات الهامة المتوقعة لنشاط البنوك المتخصصة خلال الثمانينات في غالبية الاقتصاديات.

و رغم أهمية هذه البنوك للتمويل الإستثماري طويل الأجل إلا أن تخصصها في ذلك قد عرضها دائما إلى عدد من المشاكل حدث من فاعليتها و دورها في عملية التنمية الإقتصادية ، من هذه المشاكل هو إرتباط مستقبل البنك بمستقبل النشاط الذي تخصص فيه ، كما أن البنوك فقدت خبرتها عن الأحوال الاقتصادية العامة في البلاد بسبب تركز دراساتها على الفروع التي تخصصت فيها[1].

و يجب التذكير أن قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان ليست بلا حدود و إنما تتوقف على عوامل ترتبط بقرارات السلطة النقدية و الوحدات الإقتصادية التي يؤثر سلوكها سلبا على عملية الإئتمان ذاتها على خلق الموارد النقدية بالإضافة إلى تأثير السياسة الإئتمانية للبنوك التجارية بعوامل الأمان و السيولة و الربحية[2].

– نلخص من ذلك أن للبنوك التجارية دورا في عملية التنمية الإقتصادية و هي تسعى للنهوض به من أجل تعظيم أرباحها ، و يفرض هذا الوضع على البنوك التجارية أن تمتلك نوعين من الموجودات ذات العائد هي الإستثمارات و القروض، مع ملاحظة أن البنوك التجارية تتحرك من حيث موجوداتها من الإتجاهات التالية ، و ذلك في المراحل المختلفة من الدورة الإقتصادية[3] :

– ففي مرحلة الإنتعاش و التوسع الإقتصادي تتجه البنوك نحو موجودات على درجة عالية من المخاطر و لكن ذات مردود عال مثل القروض و بعيدا عن الإستثمارات ذات المردود المحدود و لكن مضمونة نسبيا.

- أما في فترات الإنكماش الإقتصادي ، تحاول البنوك الإبتعاد عن الموجودات ذات المخاطر العالية متجهة نحو موجودات إستثمارية أكثر ضمانا و أمنا و ذات مخاطر أقل .

1– محمد زكي المسير، **"مقدمة في الاقتصاديات الدولية و اقتصاديات النقود "**، القاهرة دار النهضة العربية ، 1993 ، ص ص 112 – 113.

[2] – L.C.Matter,the leading banker(5th, ed ; London :waterlow limited, 1979)p.1

[3] –عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود و المصارف، مرجع سابق ، ص 136.

- و من الواضح أن هذه السياسة تهدف إلى تعظيم الأرباح و تجنب المخاطر قدر الإمكان، و يلاحظ أيضا أنها تسير في إتجاه دوري قد يتعارض مع إتجاهات البنك المركزي في الحد من التقلبات الدورية في الإقتصاد ، و مهما يكن من أمر فإن سعي البنوك التجارية لتنظيم محفظة موجوداتها لغرض تعظيم الأرباح لا يتحقق إلا من خلال قدرة و براعة الإدارة فيها.

المطلب الثالث: فاعلية الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية.

مما لاشك أن للبنوك دور مؤثر في التنمية الإقتصادية لو توفرت فيه شروط معينة بإعتبار أن قدرة الجهاز المصرفي لا يحكمها فقط كفاءة العاملين به ، رغم اهميتها بل تؤثر فيها أيضا عوامل خارجية تتعلق بعضها بالحجم و الطلب و يتعلق البعض الآخر بالسياسات الإقتصادية و التشريعات من ناحية أخرى و يكمن التأثير فيما يلي[1]:

1- توافر مقومات خارج إطار الجهاز المصرفي تتحكم فاعليته في التنمية الإقتصادية و لا تقتصر على عناصر كمية يتيسر قياسها مثل الدخل الوطني و الناتج المحلي و إنماء شمل عناصر كيفية لا تقاس رقميا مثل التشريع أو الكفاءة التنظيمية للهيكل الإقتصادي أو علاقة الجهاز المصرفي بالسلطة التنفيذية .

2- إن إسهام الجهاز المصرفي في التنمية الإقتصادية ينصرف إلى ما يمكن أن يؤديه من وظائف تبديل لعنصر التنظيم فلا يقتصر دوره على قبول الودائع و تقديم الائتمان و إنما يمتد إلى التعرف على

فرص الإستثمار و المساهمة في دراستها و تقييم جدواها و تأسيس المشروعات و الإشتراك في رؤوس الأموال فضلا عن متابعة إستخدام القروض.

3- لا يكفي منهج التحليل الكمي لإلقاء الضوء على فاعلية النظام المصرفي في التنمية الإقتصادية دون إتباع منهج التحليل الوظيفي لأعمال النظام المصرفي في إطار التكوين الاقتصادي و السياسي العام و هو ما أشار إليه "كاميرون" في أحد البحوث الحديثة التي استهدفت تقييم النظام المصرفي في التنمية الإقتصادية على أساس تناول عنصر النشاط المالي تفضيلا على عناصر ناتج وطني فاتضح ما يلي :

[1] – صلاح الدين حسن السيسي، "القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني "، مرجع سبق ذكره، ص– ص 46 – 47.

– توجد علاقة متبادلة بين وظائف التنظيمات المصرفية و بين متغيرات التنمية الإقتصادية فعلى سبيل المثال يؤدي إتساع حجم السوق إلى زيادة الطلب على القروض المصرفية ، و في نفس الوقت يترتب على منح الإئتمان زيادة المعروض النقدي و معروض سلعي يؤدي إلى إتساع حجم السوق .

ان التشريع يؤثر على أغلب و ظائف النظم المصرفية و لا يتأثر بها ، فالتشريع المصرفي يحدد نطاق و ظائف البنوك كما تؤثر تشريعات التعامل بالنقد الأجنبي و أحكام القانون المدني و ممارسته البنوك لوظائفها و بالمثل تؤثر التشريعات المنظمة للتكوين و إنشاء الشركات ولو ضوابط التعامل بالأوراق التجارية على مدى إسهام البنوك في المجالات المعنية .

– إن ممارسة البنوك لوظيفتها في تنمية العملاء و على النحو السليم من شأنه أن يؤثر في متغيرات التنمية بينما لا تتأثر هذه الوظيفة بالمتغيرات المذكورة .

– و تتحدد فاعلية الجهاز المصرفي أيضا بمقدرته على جذب الكتلة النقدية بإتجاه حيث إذا كانت النقود خارج الجهاز المصرفي فإن البنك المركزي لا يستطيع خلق النقود و هذا يدل على مدى ضعف الجهاز المصرفي و تخلفه و العكس صحيح .

– إذا كانت النقود خارج الجهاز المصرفي فالنشاط الإقتصادي في غير مؤسسي أي لا تحكمه المؤسسات و العكس صحيح .

– لا يستطيع البنك المركزي التحكم في الإقتصاد و بالتالي الحد من التضخم إذا كانت أغلبية الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي و العكس صحيح .

– النسبة المثالية دوران الكتلة النقدية (سرعة التداول) هي : حيث أن الكتلة الدائرة في الإقتصاد هي:كتلة نقدية مطبوعة*درجة الدوران(سرعة التداول) .

– هذه العملية تحدد حسب نوع الاقتصاد فإذا كانت دولة نامية تكون **M2** مرتفعة بسبب ارتفاع كمية العملية في أيدي الناس خارج الجهاز المصرفي اما في الدول المتقدمة تكون **M3** مرتفعة.

خاتمة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التنمية الاقتصادية تشغل كل دول العالم ، كما تتطلب التنمية الإقتصادية مجهودات متعددة وممركزة على جميع المستويات ، فهي لا تتحقق إلا بإتباع الإستراتيجيات الملائمة وتوفير الأموال اللازمة ، و هذا ما جعل الدول النامية عاجزة على تحقيق درجة معينة من التنمية الإقتصادية إذ أنها تعاني من نقص مواردها المحلية لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية .

مقدمة عامة

الفصل الثاني : التنمية الإقتصادية – مفهومها – أهدافها – أهميتها

الفصل الثالث : دراسة حالة

الجزائر (2001 – 2014)

الخاتمة

قـــائمة المراجع

الملخص

تناقش الد راسة دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصادالجزائري.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الجزائري ومدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري ، و تحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي , وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الجزائري .

وتعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات التحليلية التي عالجت هذا الموضوع في الإقتصاد الجزائري ، وتعتبر بمثابة تقييم مهم للنظام الجزائري و خصوصا نوع المعايير التحليلية التي اعتمدتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية :الائتمان المصرفي – التنمية الاقتصادية – التمويل المصرفي .

résumé

Discuter le rôle du système bancaire dans le financement du développement économique algérien pendant la période) 2001-2014) que le secteur bancaire est l'un des secteurs les plus influents dans l'économie algérienne.

L'étude visait à identifier l'importance du secteur bancaire algérien et sa contribution à l'économie algérienne, et d'identifier les facteurs qui influent sur la taille du crédit bancaire comme l'un des aspects du financement bancaire, et de mesurer le crédit accordé par le secteur bancaire à la taille de l'économie algérienne.

Cette étude est l'une des études analytiques qui ont abordé ce sujet dans l'économie algérienne, et sert une importante évaluation du régime algérien, en particulier le type de normes analytiques adoptées par l'étude.

Mots-clés: crédit bancaire - développement économique - financement bancaire.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

في شعبة العلوم الاقتصادية تخصص: (بنوك،مالية وتسيير المخاطر)

بعنوان:

دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية

– دراسة حالة الجزائر (2001 – 2014) –

إعداد الطالبين :

– عثماني محمد

– ويس عائشة

إشراف أستاذ:

– إبرير محمد.

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 /2016

تشكرات

بفضل الله وعونه تم إنجاز هذا البحث الذي أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

ويسعدنا بعد حمده الله و شكره

أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ إبرير محمد

الذي قبل الإشراف على هذا العمل ، و له الفضل في إعداد هذه المذكرة ،

فلم يبخل علينا بإرشداته و نصائحه لنا دوما .

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

كما نتوجه بالشكر إلى كل زملاء الدراسة والعمل على مساعدتهم وتعاونهم معنا .

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفنا الحظ في ذكر أسمائهم نتقدم لهم بالشكر الجزيل .

فهرس المحتويات :

فهرس المحتويات	
إهداء	
كلمة شكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
المقدمة العامة	**أ–ط**
إشكالية الدراسة	
الفرضيات	
أهمية وأهداف الدراسة	
مبررات إختيار الموضوع	
الدراسات السابقة	
الإطار النظري	
الفصل الأول:الإطار النظري العام للنظام المصرفي	**2–27**
مقدمة الفصل الأول	
المبحث الأول:عموميات حول البنوك	3
المطلب الأول:ماهية البنك	3
المطلب الثاني:أنواع **ووظائف** البنوك	4
1- أنواع البنوك	4
2– وظائف البنوك :	8
المطلب الثالث : أهمية وأهداف البنوك	10
1- **أهمية البنوك**	10
2– أهداف البنوك	11
المبحث الثاني : عموميات حول القروض المصرفية	12
المطلب الأول : مفهوم القروض	13
المطلب الثاني : أهمية القروض	14

فهرس المحتويات : _____

المطلب الثاني : أنواع القروض	15
1- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال	15
2- القروض المقدمة لتمويل نشاط الإستثمار	19
3- القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية	21
المبحث الثالث : تمويل البنك للإستثمارات .	22
المطلب الأول : ماهية التمويل	23
1- مفهوم التمويل	23
2 – أهمية التمويل	23
المطلب الثاني : دور البنوك في تمويل الإستثمارات	24
أ- ماهية الإستثمارات و أنواعها	24
1- تعريف الإستثمار	24
2- دور الإستثمار	25
3- أنواع الإستثمار	25
المطلب الثالث : علاقة البنك بالإستثمار	26
خاتمة الفصل الأول	
الفصل الثاني : التنمية الإقتصادية – مفهومها ، أهدافها ، أهميتها	52-29
مقدمة الفصل الثاني	
المبحث الأول : مدخل إلى التنمية الإقتصادية	31
المطلب الأول : مفاهيم أساسية في التنمية الإقتصادية	31
المطلب الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها	32
1- أهمية التنمية الاقتصادية	32
2- أهداف التنمية الاقتصادية	32
المطلب الثالث : التميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	33
المبحث الثاني : نظريات وعوائق التنمية	35
المطلب الأول : نظريات التنمية الإقتصادية	35

فهرس المحتويات :

المطلب الثاني : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	38
المطلب الثالث : عوائق التنمية الإقتصادية	41
المبحث الثالث : النظام المصرفي و دوره في التنمية	43
المطلب الأول : مساهمة النظام المصرفي في عملية التنمية	43
المطلب الثاني: دور البنوك في التنمية الإقتصادية	45
المطلب الثالث: فاعلية الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية	48
خاتمة الفصل الثاني	
الفصل الثالث :دراسة حالة الجزائر (2001 – 2014)	52- 82
مقدمة الفصل الثالث	
المبحث الأول : البرامج التنموية في الجزائر	54
المطلب الأول : برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001– 2004)	54
المطلب الثاني : برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005– 2009)	58
المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009–2014	60
المبحث الثاني: سياسات البنوك في تمويل التنمية .	62
المطلب الاول: سياسات البنك المركزي الجزائري في تمويل التنمية	62
المطلب الثاني : سياسات البنوك التجارية في تمويل التنمية.	66
المطلب الثالث : سياسات الصندوق للتوفير والاحتياطي في التمويل.	74
المبحث الثالث :دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية	77
المطلب الأول : معامل المرونة الداخلية للإئتمان المصرفي في الإقتصاد	77
المطلب الثاني : معيار فائض المعروض النقدي	79
المطلب الثالث: معيار معامل الإستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي	81
خاتمة الفصل الثالث	
الخاتمة	83
قائمة المراجع	

قائمــة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية	35
02	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي	55
03	مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004.	56
04	معدل النمو للناتج الداخلي الخام للفترة 2001 –2006	57
05	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004	58
06	بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الفترة 2006- 2013	60
07	تطور اليد العاملة النشيطة و نسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال 2007-2013	61
08	تطور معدل الإنفاق	62
09	التمويل النقدي للإقتصاد ومعدل النمو السنوي له	64
10	تطور حجم الكتلة النقدية	65
11	تسبيقات البنك المركزي الجزائري للخزينة وعلاقتها بإيرادات الدولة	66
12	قروض البنوك التجارية للإقتصاد في الجزائر	67
13	معدل النمو لقروض البنوك التجارية في الجزائر	68
14	توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية في الجزائر بالنسبة المئوية	69
15	توزيع القروض على الاقتصاد بحسب مدته 2001 – 2014	70
16	معدل النمو السنوي له بالنسبة المئوية	71
17	توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية بحسب المدة بالنسبة المئوية	71

18	مشاريع السكنات المسطرة الفترة 2004 – 2009	73
19	الأهمية النسبية للائتمان الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	74
20	**معامل المرونة الداخلية للإئتمان المصرفي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة** (2001 -2014)	77
21	**فائض المعروض النقدي للإئتمان المصرفي في الجزائر**	79
22	**الإستقرار النقدي للإئتمان المصرفي في الجزائر من 2001-2013**	80

قائمــة الأشكــال

رقم الشكل	*عنوان الشكل*	*الصفحة*
01	**العوائق التي تعيق النموذج الثالث**	36
02	**نظرية التنمية غير المتوازنة**	37
03	**الدائرة المفرغة للفقر**	41

قائمة المراجع

الكتب:

باللغة **العربية**

1) المنعم السيد علي، دور السياسة في التنمية الاقتصادية،القاهرة دار نافع للطباعة ،1975

2) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية, طبعة 2000

3) بخراز يعدل فريدة ، تقنية تسيسر الجهاز المصرفي ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر 2000

4) جابر أحمد بسيوني – محمد محمود مدلهي ، التنمية الإقتصادية (مفاهيم – نظريات – تطبيقات)، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى 2012

5) حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، 1999

6) حمزة محمود الزبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى 2000،

7) خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية ***(ط1 : عمان ، دار وائل للنشر ،1998).***

8) سيد الهواري ، إدارة البنوك ، جامعة عين شمس ، القاهرة 1987

9) سهيلة فريد النباتي ، التنمية الإقتصادية دراسات و مفهوم شامل ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2015

10) شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائري2000

11) رمضان زياد ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 1997

12) زينب عوض الله ، أسامة محمد الخولي ، أساسيات للإقتصاد النقدي والمصرفي ، جامعة الإسكندرية 2003

13) زياد سليم رمضان ، محفوظ أحمد جودة ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، الأردن 2000

14) عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، دار النهضة العربية

15) صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني ،جامعة القاهرة

16) عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار النشر ، عمان ، 1999

17) عبدالعزيز عجيمة ، مقدمة في التخطيط والتنيمة ، دار النهضة ، بيروت 1983

18) عبير شعبان عبده – سحر .الرؤوف القفاش ، التنمية الإقتصادية ومشكلاتها ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر والتوزيع

19) - عبد المطلب عبد المجيد ، إقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007

20) عبد الغفار الحنفي ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، سنة 2002

21) فريد **بشير طاهر ، التخطيط الإقتصادي ، دار النهضة العربية ، سنة 1998**

22) فائق شقير ، و آخرون ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2000

23) فلاح حسين عدادي - الحسيني ومؤيد عبد الرحمن عبدالله الداودي ، "إدارة البنوك ، مدخل كمي وإستراتجي معاصر "، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000.

24) كمال بكري ، التنمية الإقتصادية ، الإسكندرية للنشر ، بدون تاريخ

25) منير إبراهيم هندي ، إدارة الأسواق والمنشئآت المالية ، دار وائل للنشر ، الأردن

26) مصطفى رشيد شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،1995

27) محمدعبد العزيزعجيمة ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية

28) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 ،

29) منير محمد الجهيني ، ممدوح محمد الجهيني ، " البنوك الإلكترونية " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2005

30) محمد زكي المسير،مقدمة في الاقتصاديات الدولية و اقتصاديات النقود ، القاهرة دار النهضة العربية،1993

31) محمد مروان السمان ، محمد ظافر محيك ، مبادىء التحليل الإقتصادي ، جامعة عمان ، دار الثقافة للنشر ، 1998 .

32) مدحت القريشي ، التنمية الإقتصادية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2007

33)ناصري دادي عدون ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر ،

ديوان المطبوعات الجامعية .

34) عبد المنعم السيد علي ، إقتصاديات النقود و المصارف ، العراق : مطابع جامعة جانعة الموصل الجزء الأول ، 1984 .

- **الرسائل العلمية**:

35) - بالرقي تيجاني ، الإصلاحات الإقتصادية و مدى تأثيرها على كبح التضخم في الجزائر 1988- 2004 ، رسالة دكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف2004-2005

36) – مرام تيسير مصطفى الفرا ، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الفلسطينية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في إقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ، سنة 2012

37) – ثابتي حمزة – طاقين كريم، تسيير خطرالقروض باستخدام القرض التنقيطي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة ، عملياتها وادارتها ، ،جامعة سعيدة 2015

مقالات ودراسات:

- جلال خشيب ،"**النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات** .

- محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث – العدد 2012/10 ، جامعة ورقلة

– المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، تقرير الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001.

- مصالح الوزير الأول ، "**البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005– 2009** www.premier – minister –gov.dz"

– "إحصائيات"، و زارة السكن و العمران

– إحصاءات البنك الدولي.

– الديوان للإحصاء

المراجع باللغة الفرنسية

1) - B.A.G.Ghandavarkar,Development Role of central Banks,finance and development vol24, n°04, decembre 1997)

2) L.C.Matter,the leading banker(London :waterlow limited, 1979)

- ARTICLES ET RAPPORTS

- Ambassade de suisse en Algérie ,Rapport économique Algerie 2012 octobre 2013 .
- Stastical Appendix,(FMI ,2004 , Table .Other and Devloping Countries
- -programme de soutien la relance économique appui au réformes .
- Hilel H amdache . Rente pétroliére et évolution de

Secteur agricole .

- LA banque d'alger : des rapports .
- Ambassade de suisse : Rapport économic Algerie 2001
- KPMG : Guide uneverseti en Algérie-2012.
- : Rapport 2004, Evolution économique et Monetaire en Algérie, Juillet 2005,
- Rapport 2014, Evolution économique et Monetaire en Algérie, Juillet 2015, 115.

مواقع الانترنيت :

– www.google.com

- ww.bank-of-algeria.dz

- www.alukah.net

- www.ons.dz.

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الاقتصادية و الاجتماعية, وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج, و إن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية ,حيث تسعى هذا الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء اسراتيجية تنموية ، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي و بالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة و تحسين مستوى المعيشة للمجتمع .

لقد اعتبر تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعيقات التي تعمل أحيانا عمى فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول ، و يقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة ، لذلك حدوث نمو في القطاع المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة ، لما يقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لاستثمارات الدول ، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة ، خاصة بمراحل النمو الأولى للاقتصاد ، ويتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة و التجارة و الزراعة، و قدرته أيضا على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين و المودعين ، و تقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية ، التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت و لازالت تعاني من ضعف نظامها المالي في تجميع موارد التمويل ، فالنظام المصرفي في الجزائر يتصف بأنه فتي مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة ، لهذا السبب لم يتسنى له الحصول على معرفة واسعة و إكتساب خبرة مهنية كافية تمكنه من إستخدام آلية العمل الملائمة مع الشروط العامة و الشاملة المعروفة لدى مختلف الأنظمة المصرفية المتقدمة .

إن عملية تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي الذي يعد بأجهزته المختلفة القلب النابض للإقتصاد الوطني ، من خلال مايباشره من تجميع المدخرات و الإستثمار في كل المجالات ، يضاف الى ذلك الدور يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية و الاقتصادية .

- **إشكالية البحث** :

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الإقتصادية كان واجبا على كل دولة أن تعتني به خاصة ، و لما له من تأثير على التنمية الإقتصادية .

مماسبق تبرز معالم إشكالية البحث التي نسوقها كالتالي:

❖ مامدى مساهمة النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

و الذي تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية :

- ما لمقصود بالتنمية الاقتصادية ؟
- ما مكانة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

- **فرضية البحث** :

انطلق هذا البحث من الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين :

1) يساهم النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية

2) تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تنامي الطلب على الائتمان المصرفي .

- **دوافع إختيار البحث** :

هناك عدت أسباب ومبررات دعتنا إلى إختيارهذا الموضوع والتي يمكن إيجازها كالأتي :

1- بحكم التخصص في بنوك مالية من خلال دراستنا الجامعية .

2- معرفة أسلوب التمويل الذي يعتمده الجهاز المصرفي الجزائري لتحقيق التنمية الإقتصادية .

3- التعرف على الاستراتجية التي ينبغي على الجهاز المصرفي الجزائري إتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية

- **أهداف البحث** : يهدف البحث إلى تحقيق مايلي :

- إدراك دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية
- محاولة الوقوف على المشاكل و التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

- **أهمية الدراسة:**

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة الهامة التي يحظى بها النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل وجود سوق مالية غير فعالة .

- **منهج البحث و الأدوات المسخدمة** : اعتمدنا من خلا هذا البحث على مزيج من المنهج الوصفي و التحليلي

* حيث يتجسد المنهج الوصفي في مدى تعلق دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية .

* و المنهج التحليلي يظهر من خلال تحليل أثر المخططات التنموية في كل فترة ومحاولة معرفة أوجه القصور في عملية التمويل المصرفي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية .

- أما عن الادوات المستعملة : الكتب – مذكرات – مجلات علمية .

- **الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى : مصيطفى عبد اللطيف 2006 مجلة بعنوان : " **دور البنوك و فعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي** " : تهدف الدراسة إلى

- الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري و تحديد دوره .

- تحديد مواطن الخلل على المستوى النقدي .

- معرفة العوامل المؤثرة عليه سلبا و إيجابا .

- أهم النتائج :

- تسجيل ضعف فاعلية البنوك في تعبئة المدخرات و جذب مزيد من الودائع ، مما أثرت سلبا على تمويل التنمية للإقتصاد عموما ، و من بين الأسباب التي أثرت في ذلك :

- قلة الوعي المصرفي ، ضعف انتشار البنوك .

- المنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي بسبب إستحواذ القطاع العام على جزء هام من النشاط الاقتصادي .

- صغر حجم المصارف ، ضعف إستخدام التكنولوجيا و نظم المعلومات مما يفقدها التنافسية .

- و من أجل نظام مصرفي فعال يستلزم مرافقته بسياسات مالية هادفة للمحافظة على النشاط الاقتصادي و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

- و الدراسة التي قامت بها **جمعون نوال 2005** بعنوان **"دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية "**:

تهدف الدراسة إلى إدراك مفهوم التنمية الإقتصادية و مصادر تمويلها ، عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي إعتمده الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الإقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما : **مرحلة التخطيط المركزي و مرحلة الإنفتاح ، جاءت الدراسة لإختبار الفرضية التالية** : أي مدى يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة .

- **و تبين من خلال الاختبارات الإحصائية أن القطاع** المصرفي **يساهم بنسبة** كبيرة **في النمو الاقتصادي الجزائري.**

- **خرجت الدراسة بتوصيات** أهمها: **تعزيز سوق القروض المصرفية (بدون فوائد) و تقليص كلفة الوساطة المصرفية ، فمن أجل تطوير النظام** المصرفي أقترح **أن تقدم البنوك قروضا ميسرة للشباب خاصة المتخرجين من** المعاهد و الجامعات و هذا عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ضرورة تنمية الوعي الإدخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهد إضافية لذلك و العمل على تفادي إنخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة إرتفاع **الأسعار** .

أما الدراسة التي قام بها بطاهر علي 2006 **أطروحة دكتورة بعنوان "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية "**.

فقد هدفت الدراسة إلى **التعرف على السياسات الإقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الإقتصادية ، إبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية** في الاقتصادالجزائري ، التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الإئتمانية للقيام بدورها الهام و المساهمة في عملية التنمية و الإنعاش الإقتصادي .

تميزت هذه الدراسة بتقسيم البحث لدالتين الأولى إئتمانية **و الثانية إنتاجية ، هذا ما جعل من إمكانية إختبار** الفرضيات بسهولة لمعرفة مدى إرتباط النمو الإقتصادي و التمويل المصرفي .

وكذا دراسة عبد الله محمد 2009 رسالة ماجستير بعنوان " **دور القطاع المصرفي في التنمية الإقتصادية** "

و تهدف إلى التعريف على دور القطاع المصرفي في التنمية الإقتصادية ، و دراسة عوامل نجاح القطاع المصرفي في الإقتصاد .

قدمت الدراسة إجابة على السؤال : هل تو جد علاقة بين التمويل المصرفي و تحقيق معدلات عالية من التنمية الإقتصادية ، **و من خلال الإختبارات الإحصائية تبين وجود علاقة معنوية بين كل من التمويل و معدل النمو الإقتصادي .**

و دراسة ليوسف أحمد 2010 رسالة ماجستير بعنوان " **دور النظام المصرفي تمويل التنمية الإقتصادية " ب سوريا** :

هدفت الدراسة إلى توضيح و تطوير السبل و الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية ، و تطوير النشاطات الإستثمارية في **البلد ، و ذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة ، و يتطلب تحقيق** ذلك تطوير النظام المصرفي ، بحيث يساهم في تشجيع المدخرات الوطنية بهدف تشجيع النشاط الإستثماري في البلد و تنمية الإقتصاد الوطني بعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية .

و أهم نتائج الدراسة : أن هناك علاقة إرتباط وثيقة بين الإستثمار و الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن هناك علاقة إرتباط قوية بين الودائع المصرفية ، وحقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص .

- **هيكل الدراسة:**

لمعالجة هذا الموضوع وللإجابة على الإشكاليات المطروحة، تناولنا دراسة هذا الموضوع في ثلاثة فصول **تحتوي على العناصر التالية:**

الفصل الأول: و من خلال المبحث الأول سوف نتطرق الى دراسة مفصلة عن ماهية البنوك **، وكذا نوعية الوظائف البنكية بالإضافة** إلى التعرف على **أنواع** البنوك حتى ندرك الدور الذي يجب ان تلعبه البنوك للنهوض بالاقتصاد الوطني .

أما المبحث الثاني :فسوف نتعرف على القروض المصرفية وأهميتها وأنواعها .

و في المبحث الثالث :كيفية تمويل البنوك للاستثمارات من خلال التعرف على التمويل و المشاكل التي تعيق **الاقتصاد.**

الفصل الثاني: **و** من خلال المبحث الأول نتطرق فيه إلى تعريف التنمية ، وأهميتها إضافة إلى التمييز **بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية** .

أما المبحث الثاني : معرفة المراحل التي تمر بها التنمية الاقتصادية و النظريات المفسرة لها و العراقيل التي تتلقاها .

و في **المبحث الثالث** : العلاقة بين النظام المصرفي و التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمته و فاعليتيه في **التنمية الإ**قتصادية بإعتباره المضخة الأساسية لدعم الإقتصاد من خلال الموارد المالية التي تستخدم في المشاريع **الإستثمارية** .

- **الفصل الثالث**:في المبحث الأول سوف نتعرف **من خلاله على** البرامج التنموية في الجزائر من (2001 – 2014) .

- إضافة إلى دراسة **تحليلية حول** سياسات البنوك في تمويل التنمية الإقتصادية و ذلك من خلال التطرق إلى معايير قياس فاعلية النظام المصرفي الجزائري .

الخاتمة:

إن معالجة موضوع دور النظام المالي قي تمويل التنمية الاقتصادية الذي ينطلق من كون النظام المصرفي الجزائري ، من خلال طرح إشكالية تتعلق و"**بمدى مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية** " و لمعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح و إبراز أهمية النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية و هذا من خلال :

– إعطاء مفهوم عام للجهازالمصرفي بإبراز مختلف مفاهيم البنوك و القروض المصرفية و كيفية تمويل الإستثمار.

– التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية و مختلف مصادر تمويل التنمية بشكل عام.

– وأهم مشكل يقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل , و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على التمويل المصرفي لتحقيق تنميتها الاقتصادية ؛ أي أنها تعتمد على نمط التمويل غير المباشر بسبب غياب السوق المالية ، لذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الاستدانة.

و لأجل الدراسة وضعنا بعض الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كالتالي:

الفرضية الأولى :

– يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية و لكن من خلال دراستنا توصلنا إلى النظام المصرفي الجزائري لم يقم بدوره الكامل لتحقيق التنمية الإقتصادية .

– الفرضية الثانية :

– تؤدي التنمية الإقتصادية لتنامي الطلب على الإئتمان المصرفي وبالتالي فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها و التي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر .

و من خلال هذا البحث استخلصنا مجموعة النتائج التالية:

- يعد مشكل التمويل أحد أبرز المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية، فرغم الوضعية المالية الجيدة للاقتصاد الوطني إلا أن النمو المحقق هو من النوع التوسعي الناتج عن عملية ضخ للأموال من جراء البرامج التنموية دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج تفسر نمو حقيقي ، ومصدر هذه الأموال هي الموارد البترولية ولكن هذا الوضع يهدد البنيان المالي الوطني فالإيرادات البترولية هي عرضة لتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية، و من ثم فإن الحاجة ملحة إلى نظام بنكي فعال لتعبئة الادخار الوطني كمصدر غير تضخمي للتمويل.

الخاتمة

- إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج و الأساليب المعتمدة .
- الارتفاع الملحوظ للائتمان المصرفي خلال سنوات الدراسة (**2001-2014**).
- التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة , فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها و التي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الإقتصادية في الجزائر .

تمت بحمد الله